قضايا المجتمع المدني

تعنى بشؤون المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والحكم الرشيد

صدر حديثاً

يصدرها مركز الأردن الجديد للدراسات، العدد (٣٥) شباط - فبراير ٢٠٠٦

الأزمة المالية المزدوجة

تلازمت المصاعب المالية مع حياة الأردن الاقتصادية منذ قرابة ستة عقود من الزمن ، أي مع إعلان الاستقلال في الأربعينات من القرن الماضي . بل يمكن القول إن هذه المصاعب ترجع إلى أبعد من ذلك زمنياً ، أي إلى بدايات تأسيس إمارة شرق الأردن . ومن جهة أخرى ، عرفت المملكة ، منذ ستينات القرن الماضي ، مصاعب مصرفية تمثلت في تعرض مسيرة بعض البنوك العاملة في المملكة للتعثر ، لا سيما في أعقاب حرب عام 1967 واحتلال الضفة الغربية من المملكة .

غير أن هذه المصاعب ، المالية منها والمصرفية ، لم يحدث أن اتحدتا لكي تمارسا تأثيراتهما السلبية معاً على الاقتصاد الأردني بشكل أزمة حادة إلا في حالة واحدة في تاريخ المملكة ، وهي الحالة التي وقعت خلال الأعوام 1988 – 1992 . ففي هذه الحالة واجه الاقتصاد الأردني أزمة مالية ومصرفية متزامنة تشعبت تأثيراتها وألقت بثقل غير مسبوق على الاقتصاد الوطني تمثل بضغوط من التضخم وانهيار سعر الصرف وتوقف الدولة عن دفع التزاماتها الخارجية ، فضلاً عن التأثيرات الفرعية الأخرى التي شملت النمو الاقتصادي السلبي وانهيار مصرف تجاري من أكبر مصارف المملكة .

وقد أتيح لمؤلف هذا الكتاب ، بصفته محافظاً للبنك المركزي الأردني تولي مسؤولياته مجدداً بعد نشوب الأزمة ، أي في شهر أيار من عام 1989 ، أن يشارك بشكل مباشر ، مع زملائه في البنك المركزي الأردني ومع كبار المسؤولين الماليين والاقتصاديين في حكومة المملكة آنئذ ، في معالجة مختلف جوانب الأزمة . ومن هذا المنطلق يرى أن من و اجبه ، ولو بصورة متأخرة ، أن يسجل تطورات الأزمة وخلفياتها والاجراءات المتخذة لمعالجتها ، كما تراءت له من الواقع الوثائقي ومن المعلومات الشخصية التي توفرت له بحكم منصبه ، متوخياً تزويد المكتبة الاقتصادية الأردنية بما يفيد الباحث والدارس العلمي ، وآملاً أن يجد فيه المسؤولون الأردنيون من أصحاب القرار الاقتصادي في هذه الأيام أو مستقبلاً ما قد يفيدهم من معلومات عن تجارب المملكة في مواجهة هزات اقتصادية نرجو من الله أن لا يكون من سبيل إلى تكرار أمثالها .

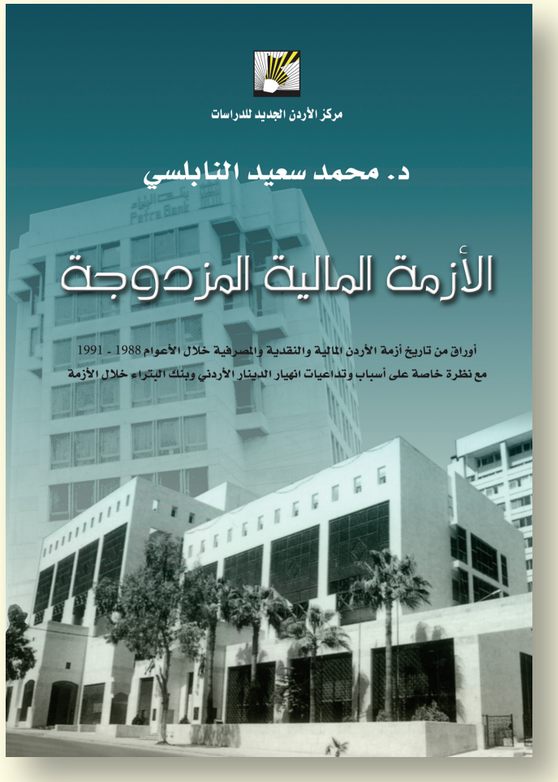

الأزمة المالية المزدوجة

الناشر – مركز الأردن الجديد للدراسات

٣٠٠ صفحة من القطع المتوسط

يطلب هذا الكتاب من:

مركز الأردن الجديد للدراسات

شارع مكة، عمارة رقم (٣٩)، عمان – الأردن

هاتف: ٥٥٣٣١١٢/٤، فاكس: ٥٥٣٣١١٨

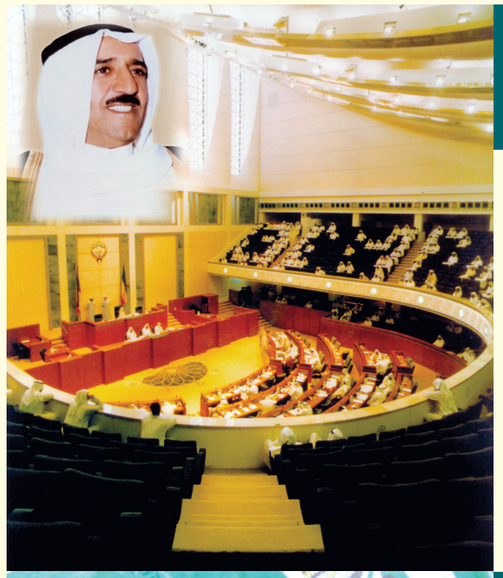

انتقال سلس للسلطة في الكويت

ملف العدد:

المشهد السياسي للحركة الكردية القومية «حوار شامل مع صلاح بدر الدين»

هل تستفيد الدول العربية من درس المغرب في التصالح مع ماضي انتهاكات حقوق الإنسان؟!

الانتخابات التشريعية الفلسطينية: حركة حماس على محك السلطة

كتاب العدد

هاني الحوراني	جميل هلال
حسين أبورمان	زكريا محمد
فيحاء عبدالهادي	معتز الفجيري
ناصر كامل	نضال منصور

يصدر قريباً

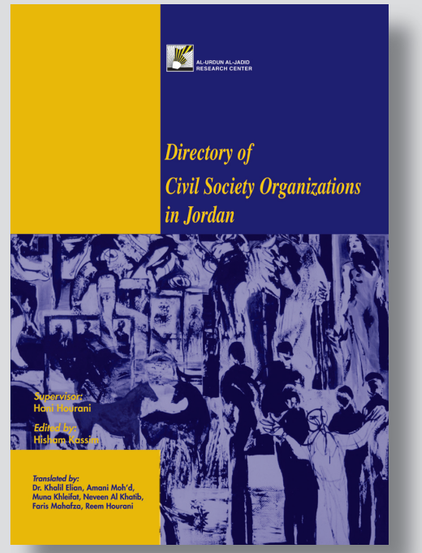

دليل منظمات المجتمع المدني
في الاردن

هذا هو الدليل الثاني الذي يصدره مركز الاردن الجديد للدراسات بعد دليله الأول عام ٢٠٠٠، ويشتمل هذا الدليل على مدخل عام يتناول واقع المجتمع المدني في الأردن والتحديات التي تواجهه، ثم ينتقل ليعرف بأربع عشرة فئة من منظمات المجتمع المدني في الاردن، وهي:

(١) الهيئات والتنظيمات الاجتماعية. (٢) النقابات والجمعيات المهنية. (٣) الهيئات والروابط الثقافية. (٤) الأندية الرياضية والشبابية. (٥) منظمات حقوق الانسان والتنمية الديمقراطية. (٦) الأحزاب السياسية. (٧) المنظمات والهيئات النسائية. (٨) النقابات العمالية. (٩) منظمات اصحاب العمل. (١٠) الجمعيات البيئية. (١١) جمعيات الحماية المدنية والرعاية الصحية. (١٢) أندية المعلمين. (١٣) المؤسسات ذات النفع العام ومراكز الدراسات. (١٤) الجمعيات الأجنبية غير الحكومية التي لها مكاتب تمثيل أو فروع في الأردن.

هذا ويبلغ عدد المنظمات والهيئات التي يوفر الدليل معلومات أساسية عنها وعن أنشطتها ٢٤٥ منظمة. وإلى جانب ذلك، يوفر الدليل معلومات اتصالية عن ١٨٢٧ منظمة وهيئة من مختلف الفئات.

هكذا يشكل هذا الدليل مرجعاً متميزاً لمنظمات المجتمع المدني، حيث يلبي حاجتها وحاجة المؤسسات الرسمية والإعلامية والدولية إلى تعريف عملي بمختلف فئات المجتمع المدني وإلى معلومات اتصالية عن منظماته.

يطلب هذا الكتاب من مركز الاردن الجديد للدراسات
شارع مكة، عمارة رقم ٣٩، عمان - الاردن
هاتف: ٥٥٣٣١١٢/٤ فاكس: ٥٥٣٣١١٨

صدر حديثاً

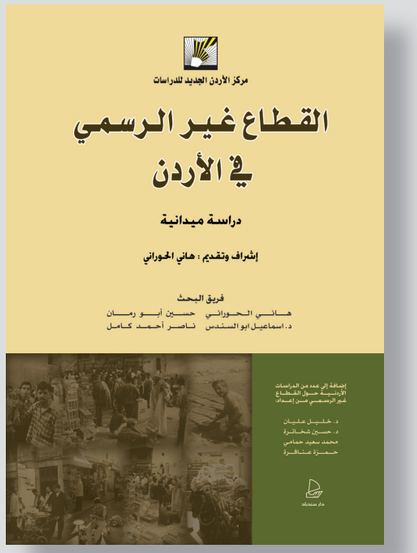

القطاع غير الرسمي في الاردن
(دراسة ميدانية)

هذا الكتاب هو حصيلة دراسة ميدانية حول القطاع الاقتصادي غير الرسمي (او غير المنظم) في الاردن، نفذها مركز الاردن الجديد للدراسات عام ٢٠٠٤، وشملت شريحة واسعة من العاملين في هذا القطاع في مختلف محافظات المملكة. وقد هدفت الدراسة الى التعرف على بنية هذا القطاع وخصائصه ومنظومة العوامل المؤثرة في نموه واتساع نطاقه، والى توفير قاعدة بيانات عامة عن هذا القطاع.

ويتألف هذا الكتاب من ستة فصول رئيسية بالاضافة الى مجموعة من الملاحق. تناول الفصل الأول القضايا النظرية ذات الصلة بدراسة القطاع غير الرسمي على صعيد المفاهيم والتعاريف التي يتداولها المختصون في هذا الحقل. هذا بالاضافة الى حصر ابرز الدراسات التي تناولت قضايا القطاع غير الرسمي على الصعد العالمية والاقليمية والمحلية والتعريف بها.

وتناول الفصل الثاني الاطار المنهجي لدراسة هذا القطاع من حيث اهداف الدراسة وكيفية اختيار عينة الاستطلاع ومنهجية جمع البيانات وتحليلها. اما الفصل الثالث فقد تناول الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للعاملين في هذا القطاع، والخصائص التنظيمية والقانونية وملامح بيئة العمل والخصائص المهنية للعاملين فيه. وبهدف وضع تصور عام حول خصائص هذا القطاع على صعيد اقاليم المملكة، جاء الفصل الرابع ليسلط الضوء على هذه الخصائص باجراء عملية مقارنة شاملة فيما بينها.

وخصص الفصل الخامس لعرض نتائج وتوصيات ورش العمل التحضيرية والورش التي نفذها المركز في اقاليم الشمال والوسط والجنوب، في حين خصص الفصل السادس والأخير لعرض الخلاصة والنتائج العامة للدراسة. وفي اطار عرض اهم الدراسات الاردنية التي تناولت قضايا القطاع غير الرسمي في الاردن بالدراسة والتحليل، جاء الفصل السابع ليعرض اربع دراسات على هذا الصعيد.

يطلب هذا الكتاب من مركز الاردن الجديد للدراسات
شارع مكة، عمارة رقم ٣٩، عمان - الاردن
هاتف: ٥٥٣٣١١٢/٤ فاكس: ٥٥٣٣١١٨

المحتويات

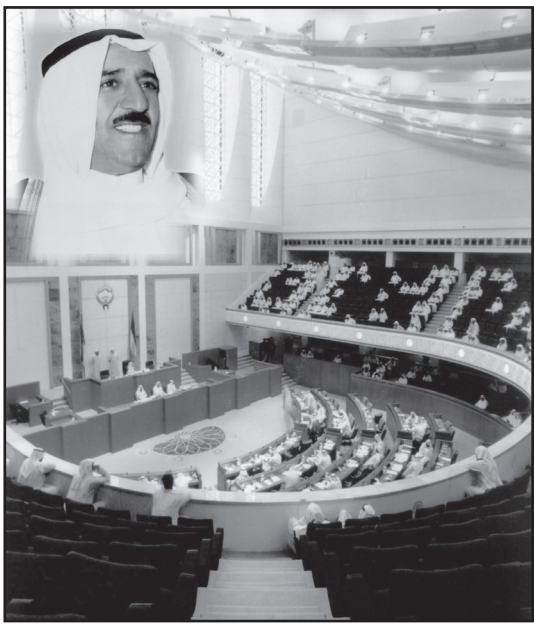

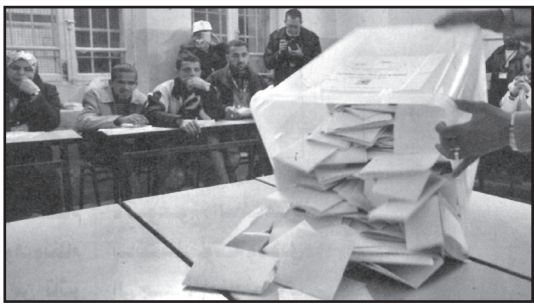

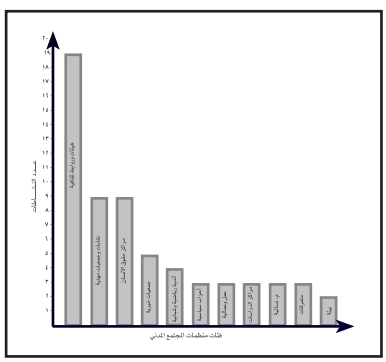

الافتتاحية :

انتقال سلس للسلطة في الكويت

هاني الحوراني ٥

وجهة نظر:

الناخب الفلسطيني اختار الخروج من طريق أوسلو المغلق

جميل هلال وزكريا محمد ٦

هل تملك حماس في الحكم مشروعاً مختلفاً عن فتح؟

حسين أبو رمان ٨

آراء حرة :

غياب المرأة في الدوائر .. هل هو انتصار للديمقراطية؟

د. فيحاء عبد الهادي ٩

هل تستفيد الدول العربية من درس المغرب في التصالح مع ماضي انتهاكات حقوق الانسان؟

معتز الفجيري ٢٨

الملف :

نظرة على أوضاع كردستان العراق مع المحاضر صلاح بدر الدين

أعده للنشر: عبدالعزيز محمد ١٩

المحور:

التاريخ الشفوي... ودراسات المرأة

أعده للنشر: ناصر أحمد كامل ٣٠

منظمات مدنية تحت الضوء :

مركز حماية الصحفيين

نضال منصور ٢٧

أبواب ثابتة :

- وصل إلى مكتبة المركز ٣
- صدى المجتمع المدني في الأردن وعلى الصعيدين العربي والعالمي ١٠
- جديد الأردن الجديد ١٧

إعداد: صلاح الدين طاهر

كلمة المحرر

مجلتنا... خطوة جديدة إلى الأمام

لمواكبة التحولات النوعية في النظرة الى المجتمع المدني في الأردن والعالم العربي، حيث بات شريكاً شرعياً في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي، فإنه يسعدنا أن تصدر مجلة «قضايا المجتمع المدني» بوتيرة شهرية، بعد أن كانت تصدر بمعدل ٦–٨ مرات في السنة الواحدة.

ولمساعدتنا على تحقيق هذه الخطوة الطموحة، فقد انضم الى هيئة تحرير المجلة مجموعة من الباحثين والصحفيين الشباب الذين نثق في مساهمتهم الإبداعية في دفع المجلة إلى الأمام وإغنائها شكلاً وموضوعاً.

وفي الوقت نفسه، لا يسعنا إلا أن نرحب بأعضاء الهيئة الاستشارية للمجلة الذين يمثلون الصف الأول من قادة وخبراء المجتمع المدني، سواء بمواقعهم القيادية لإبراز المنظمات الأهلية والاجتماعية والنسائية والنقابية، أو بحكم مواقعهم الأكاديمية وخبراتهم الواسعة في الشأن العام وقضايا التحول الديمقراطي والحكم الرشيد.

بوجود هذه الطاقات والكفاءات التي تساند مجلة «قضايا المجتمع المدني»، فإننا نتطلع الى قادة ونشطاء مختلف المنظمات المدنية لرفد المجلة بآرائهم ومساهماتهم ونشاطاتهم كي تتحول المجلة الى مرآة فعلية لحيوية المجتمع المدني الأردني والعربي، ولإسماع صوت المجتمع المدني وتعزيز دوره شريكاً فاعلاً في عمليات الاصلاح والدمقرطة التي تتطلع اليها جماهيرنا العربية.

قضايا المجتمع المدني
مجلة شهرية تعنى بشؤون المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والحكم الرشيد
تصدر عن مركز الأردن الجديد للدراسات، بموجب أحكام المادة ١٧/ب من قانون المطبوعات والنشر رقم (٨) لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته، القرار رقم ٨٤٣/١٥/٦ بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢١، رقم الايداع في المكتبة الوطنية ١٩٥٢/د/٢٠٠٢

العدد (٣٥) شباط / فبراير - ٢٠٠٦
هاتف: ٥٥٣٣١١٢/٤ - فاكس: ٥٥٣٣١١٨
ص.ب: ٩٤٠٦٣١ عمان ١١١٩٤ الأردن

No. (35) February - 2006.
Al Urdun Al Jadid Research Center
Tel.: 5533112/4; Fax: 5533118
P.O.Box: 940631 Amman 11194 Jodan

سعر النسخة من المجلة: نصف دينار أردني

الهيئة الاستشارية
د. ابراهيم بدران
د. ابراهيم عثمان
أ. اسمى خضر
د. أمل صباغ
أ. بسام حدادين
أ. بسمة النسور
أ. حمادة فراعنة
د. حيدر رشيد
أ. جورج حواتمة
د. عبدالله الخطيب
أ. عبدالله رضوان
أ. فتح الله العمراني
د. منى هندية
أ. مها الخطيب
د. موسى شتيوي
د. نظام بركات
أ. نهى معايطة
د. وليد السعدي

رئيس التحرير
هاني الحوراني

نائب رئيس التحرير
حسين أبو رمان

سكرتير التحرير
صلاح الدين طاهر

هيئة التحرير
د. حسن البراري
أ. باسم الطويسي
أ. سامر خير أحمد
د. فارس بريزات
أ. محمد الجريبيع
أ. عاصم ربابعة
أ. منار الرشواني
أ. مهند المبيضين

الصف الضوئي
نسرين الخطيب

الاخراج والتصميم
نسرين الخطيب

وصل إلى مكتبة مركز الأردن الجديد مجموعة من المطبوعات والاصدارات وهي متاحة للباحثين والقراء والمهتمين. وفيما يلي تعريف بها:

◄ شؤون خليجية

العدد ٤٣ من مجلة شؤون خليجية التي يصدرها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. تناول العدد موضوع العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي، كما اشتمل على دراسة حول مشروع الدستور العراقي ودراسة أخرى بمناسبة الذكرى الرابعة لأحداث ١١ أيلول / سبتمبر ، بالإضافة إلى مجموعة من القضايا حول الجمعيات السياسية في البحرين والموقف الخليجي من البرنامج النووي الايراني والعلاقات الكويتية العراقية.

◄ القانون الدولي الانساني

أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الأردن كتاباً بعنوان «القانون الدولي الانساني، تطبيقاته على الصعيد الوطني في الأردن». يشتمل هذا الكتاب على أربعة أقسام هي: مدلول القانون الدولي الانساني وتطوره التاريخي ونطاق تطبيقه، تقرير حول تحسين الامتثال للقانون الدولي الانساني، تطبيق القانون الدولي الانساني على الصعيد الوطني في الأردن، والتعريف بالحركة الدولية للصليب الاحمر والهلال الاحمر.

◄ استطلاعات الرأي العام

صدر هذا الكتاب عن معهد القضايا العامة، وهو من تأليف «أولفا غيار فاشوفا» ومخصص لمنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية. والكتاب عبارة عن ارشادات حول طريقة عمل الاستطلاعات وطرق الاستفادة من دراسات الرأي العام.

◄ المنتدى

العدد (٢٢٤) أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ من مجلة المنتدى التي يصدرها منتدى الفكر العربي. وقد اشتمل العدد على ملف خاص حول ندوة «اللغة العربية والاعلام وكتاب النص» التي عقدها منتدى الفكر العربي بالتعاون مع مجمع اللغة العربية، بالإضافة الى مجموعة من المقالات منها، الافساد والفساد الدولي، الولايات المتحدة ومسألة فرض الديمقراطيات على العالم، التصحيح الجديد للحاكمية الاقتصادية العالمية، والاصلاح: مفهومه وآليته.

◄ الجنائية الدولية

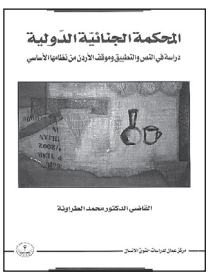

صدر عن مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان كتاب المحكمة الجنائية الدولية، دراسة في النص والتطبيق وموقف الأردن من نظامها الأساسي، وهو من إعداد القاضي الدكتور محمد الطراونة، تطرق الكتاب لموضوع المحكمة الجنائية الدولية، أبرز ملامح نظامها الأساسي، آلياتها، نشأتها، اختصاصاتها، قواعدها الاجرائية، وقواعد الاثبات الخاصة بها، الاشكاليات التي يثيرها النظام، والموقف الاردني من المحكمة.

◄ الوثائق الأساسية لحقوق الإنسان

يشتمل هذا الكتاب الصادر عن مركز عدالة لدراسات حقوق الانسان مجموعة من الوثائق الأساسية لحقوق الانسان، وهي الاعلان العالمي لحقوق الانسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، البروتوكول الاختياري الأول والثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص، بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب.

◄ الهجرة القسرية

العدد ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ من نشرة الهجرة القسرية الصادرة عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة اكسفورد بالتعاون مع مجلس اللاجئين النرويجي. اشتمل العدد على موضوع السودان توقعات وآمال السلام.

◄ الاقتصاد الأردني

العدد ٥٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ من مجلة الاقتصادي الاردني الصادرة عن غرفة تجارة الاردن. تناول العدد لقاء وزير الصناعة والتجارة مع رئيس وأعضاء لجنة ادارة الغرفة، اتفاقية أغادير بين الاردن ومصر والمغرب وتونس، اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والكويت بالإضافة الى دراسة حول واقع قطاع تجارة الكهربائيات والالكترونيات في الأردن.

◄ المنتدى الليبي

العدد الأول من مجلة المنتدى الليبي الصادرة عن منتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية. تناولت المجلة موضوع الاصلاح في ليبيا والوطن العربي من حيث أصوله، ضرورته، وأهم معوقاته.

◄ قطرات المروى

العدد الثاني تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ من مجلة قطرات المروى التي تصدرها شركة المروى للمياه المعدنية والاستثمار، اشتمل العدد على عدد من الموضوعات أهمها، التميز في العطاء ركيزة من ركائز مسيرة الاصلاح، دور الشركات والمؤسسات الوطنية في دعم الحراك البيئي، حماية البيئة من الميثاق الوطني الى الأجندة الوطنية، الصخر الزيتي ضرورة حياتية .. أم بحوث مخبرية، تقنيات الحصاد المائي في الأردن.

انتقال سلس للسلطة في الكويت بعد رحيل الأمير جابر

نموذج راق لاحترام الدستور وللأداء البرلماني المسؤول

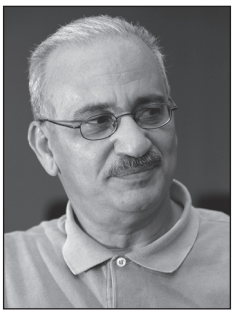

هاني الحوراني*

شهدت دولة الكويت في النصف الأخير من شهر كانون الثاني/ يناير الماضي انتقال السلطة من الأمير جابر الأحمد، الذي توفاه الله، إلى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رئيس الوزراء السابق الذي بايعه مجلس الأمة الكويتي أميراً للبلاد.

ولقد سلطت الاضواء على عملية انتقال الحكم في الكويت بسبب الحالة الصحية لولي العهد السابق الشيخ سعد العبدالله، واتضاح استحالة انتقال السلطة اليه، في ضوء حالة العجز الصحي التي بلغت حداً أثار النقاش حول ما اذا كان عليه ان يؤدي القسم كاملاً ام مجزوءاً، علماً بأن نص القسم لا يتعدى السطرين. ومن هنا فقد بذلت المساعي داخل الاسرة الحاكمة لاقناع ولي العهد بالتنازل عن السلطة، فيما تقدمت الحكومة الى البرلمان الكويتي بطلب تنحيته معززاً بالتقارير الطبية التي تؤكد عدم قدرته على تولي الحكم لاعتلال صحته. وشهد الاسبوع التالي جهوداً مكثفة للحصول على تنازل طوعي من ولي العهد، لكن هذه الجهود تعثرت صبيحة انعقاد مجلس الامة الذي مدد جلسته عدة ساعات بانتظار استلام كتاب التنازل، غير أن تأخر وصوله في الوقت المناسب، اضطر مجلس الامة الكويتي على المضي في اجراءاته وقام بعزل الشيخ سعد، طبقاً للدستور، مما فتح الباب امام مبايعة الشيخ صباح الأحمد يوم ٢٩ كانون الثاني، وقد أقسم الامير الجديد القسم الدستوري في اليوم نفسه، وبذلك اصبح الامير الخامس عشر للكويت.

وعلى الرغم من ان هذا الانتقال كان يمكن ان يكون اكثر سلاسة وأقل إرباكاً لولا التجاذب الذي وقع في الساعات الأخيرة، الا انه جاء ليسجل شهادة مشرفة لصالح النظام السياسي الكويتي، الذي اثبت نجاعته، كما قدم نموذجاً راقياً عن أداء البرلمان الكويتي العريق، وعكس مستوى النضج والمسؤولية التي تمتعت بها مختلف النخب السياسية والنيابية والاعلامية الكويتية في تعاملها مع الأزمة.

لقد اظهرت جلسة المبايعة والكلمات التي القاها النواب، وكذلك المقالات التي نشرتها الصحافة، ان الجميع يعي مظاهر الخلل التي تبدت خلال عملية الانتقال للامارة، كما ان الكويت في عهد اميرها الجديد لا بد انها مقدمة على خطوات أخرى لتطوير النظام السياسي الكويتي، باتجاه الفصل ما بين رئاسة الحكومة وولاية العهد، اضافة إلى توسيع قاعدة الحكم وتعزيز خطوات منح المرأة حقوقها السياسية، وتعميق ومأسسة التعددية السياسية وعمليات الاصلاح في بنيان الدولة والحياة السياسية.

وبالمقارنة مع الحالة في معظم الدول العربية، فان الاسلوب الكويتي امتاز بمعالجة التباينات الداخلية بالاحتكام للدستور، كما لعب البرلمان دوره كاملاً، ورفض رئيس الوزراء السابق، أمير الكويت الجديد الخضوع للضغوط لمواصلة «المماطلة» التقليدية، مما قدم مثالاً آخر على ان عمليات التطوير والاصلاح والتغيير تشق طريقها قدماً في العالم العربي. لقد راقبت الجماهير العربية باحترام المثال الكويتي باعتباره نموذجاً للانتقال السلمي الهادئ والمؤسسي لمقاليد الحكم. بل إن تجاذبات الساعة الاخيرة بين بعض فروع الاسرة الحاكمة مفهومة في سياقها العاطفي والانساني، وتعكس مصاعب التخلي عن المكاسب التي ترتبت على التقاليد والاعراف السياسية السابقة. لكن العبرة تكمن في أسلوب معالجة هذه المشكلات والاستعصاءات وكذلك النتيجة التي انتهى اليها هذا الانتقال، الامر الذي يدفع للتفاؤل بمستقبل واعد لعمليات التحديث والدمقرطة والاصلاح في الكويت الشقيق.

لم نفاجأ بالاداء الكويتي المتقدم، لكننا ازددنا احتراماً وتقديراً له، ويحدونا الامل في ان يتقدم الكويتيون أكثر فأكثر في تقديم المثل الصالح والممارسة الارقى، ولعلنا نرى امثلة اكثر عن الانتقال السلس للسلطة ولعمليات التناوب في بقية عالمنا العربي.

* مدير مركز الأردن الجديد، رئيس تحرير "قضايا المجتمع المدني".

جميل هلال
زكريا محمد

بمناسبة الانتخابات التشريعية الفلسطينية

الناخب الفلسطيني اختار الخروج من طريق أوسلو المغلق

حتي لا تبدو إرادة الناخب الفلسطيني وكأنها مجرد عقاب لتنظيم أو ثواب لآخر، فإن علينا إدراك المغزي الأعمق للانتخابات التشريعية الفلسطينية. إننا نري أن مغزاها الأعمق يكمن في أن الناخب الفلسطيني قد صوت لصالح البحث عن طريق آخر، طريق جديد مختلف عن الطريق الذي سرنا فيه في السنوات العشر الأخيرة: أي طريق أوسلو وما تبعه من اتفاقات كشرم الشيخ وخارطة الطريق. لقد صوت الفلسطينيون للخروج من هذا الطريق المغلق والعبثي. وقد فعلوا ذلك بعد أن اكتشفوا أن من يقود الشأن الفلسطيني يتلكأ في الاستنتاج بأن هذا الطريق قد أغلق، وأن الأغلبية الساحقة من الشعب ترى أنه طريق لم يعد ممكنا السير فيه. هذا هو الاستنتاج الحاسم للناخب الفلسطيني. بهذا فلم يكن الناخب الفلسطيني يعاقب تنظيماً ويثيب آخر، وإن كان بالتأكيد قد عاقب عدداً لا بأس به من الأفراد الفاسدين والمعتدين عليه وعلى قيم العدالة والمساواة، بل كان يريد للحركة الوطنية الفلسطينية أن تخرج من هذا الطريق المسدود وأن تبحث عن طريق آخر، وخيار مختلف. ومن الطبيعي أن يعتقد الناخب أن من ظل خارج أوسلو هو الأفضل للبحث عن هذا الخيار، ربما. لذا أعطى لحركة حماس أصواتاً أكثر مما أعطى لحركة فتح . نحن نعتقد أن فهم هذه الحقيقة سيمكن الحركة الوطنية من الوصول إلي اتفاق، اتفاق يلبي إرادة الناخب، ويأخذ بعين الاعتبار حقائق الواقع الصلبة التي تقول أن اتفاق أوسلو قد انتهى منذ زمن بعيد. لقد أنهاه الإسرائيليون والأميركيون. لقد مات وشبع موتاً، والإصرار علي الحديث عنه والتمسك به لن يقودنا إلى ما نريد، بل سيبقينا داخل النفق المظلم ذاته. لذا فإن علينا أن نرى في الانتخابات التي حدثت الفرصة الملائمة للانسحاب من أوسلو، الذي انسحب منه الإسرائيليون والأميركيون وتركونا وحدنا نسبح بحمده. لقد انتهي أوسلو وخارطة الطريق إلي عبارة كاذبة تتردد كل يوم، عبارة عملية السلام . لقد كان هناك عملية لكن بدون سلام. فالإدارة الأميركية تريدنا أن نغرق في العملية وأن ننسى السلام بدولته الموعودة. أكثر من ذلك، يمكن القول إنه لم يعد أصلاً من عملية خلال السنوات الثلاث الماضية بعد أن اشترطت إسرائيل على الجانب الفلسطيني حزمة من الشروط لكي تقبل بمجرد الجلوس معه على مائدة المفاوضات. مع ذلك فما زال هناك من يعتقد أنه إذا فشلت المفاوضات فليس أمامنا سوى المزيد من المفاوضات.

هذا المنطق هو منطق من ينزع خياراته كلها. وحين تنزع خياراتك فإن عدوك لن يكون مجبراً حتى على مفاوضتك. وسوف تستجديه لمجرد أن يقبل الجلوس معك. وهذا ما يحصل أمام أعيننا كل يوم. فقد أمضت السلطة العامين الماضيين في استجداء إسرائيل بالعودة إلي طاولة المفاوضات. لقد صوت الناخب ضد نزع خياراته. صوت ضد استجداء المفاوضات، صوت ضد مفاوضات لا تنتهي ولا تصل إلي نتيجة. لم يصوت لحزب ضد آخر، لم يصوت لحركة حماس ضد فتح، بل صوت للخروج من هذا المأزق، وعلينا أن لا نضيع في تحديد من المنتصر ومن المنهزم. ليس هناك من منتصر. فنحن كلنا غارقون في ظلمة نفق أوسلو. والشعب يريد أن نبحث معه عن طريق للخروج من هذا النفق. وتخطئ قيادة حماس خطأً فاحشاً إذا لم تفهم هذا، ظانة أن الناخب الفلسطيني

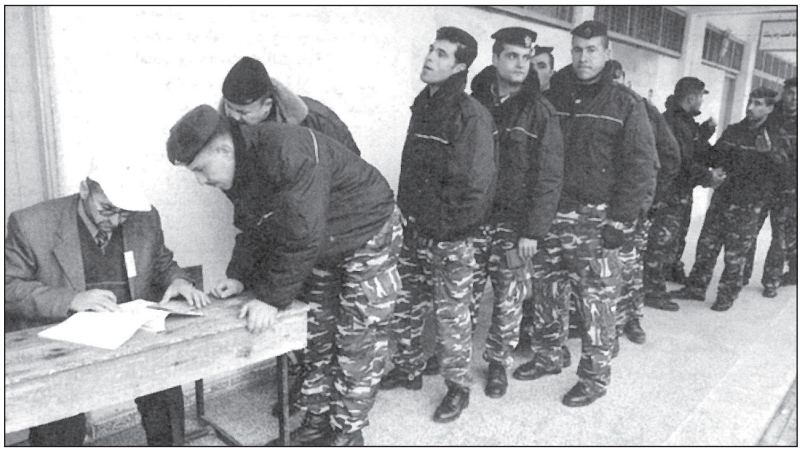

رجال الشرطة الفلسطينيون يدلون بأصواتهم

فوضها بنزع العلم الفلسطيني عن مبنى المجلس التشريعي في رام الله ووضع علم حماس بدلاً منه. كما يخطئ رئيس مكتبها السياسي إذا ظن أن التصويت كان تفويضاً له بإدخال الشعب الفلسطـيني، تابعاً صغيراً، في محاور وأحلاف إقليمية لخدمة حكومات هذه الأحلاف. لقد قاتل الشعب الفلسطيني أربعـين عاماً لكي يحافظ على استقلال قراره الوطني، وهو لم يصوت للتفريط به. إن الخروج من النفق المعتم يقتضي الوصول إلى اتفاق جديد بين القوي السياسية يأخذ بعين الاعتبار رأي الشعب الذي عبر عنه في الانتخابات. وهذا يقضي أن يكف البعض عن مطالبة حماس بالانغماس في أوسلو ومتطلباته باسم الاتفاقات والشرعية الدولية، وأن يكف عن مطالبتها بالإعتراف بإسرائيل. فما هو مطلوب فعلياً هو أن تضع المؤسسات الفلسطينية الوطنية جانباً هذا الاعتراف الذي بات عبئاً مكبلاً لنا، وأن يتم ذلك بطريقة لا تؤذينا. فالاعتراف يكون بين دولتين سيدتين لا بين منظمة ودولة. لقد اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير دون أن يترتب على هذا اعترافها بحقوق الشعب الفلسطيني بما فيها حقه في دولة مستقلة وذات سيادة، تكون عاصمتها القدس، في حين اعترفت منظمة التحرير بدولة إسرائيل. علينا تصحيح هذا الخطأ، لا أن نورط فيه أطرافاً جديدة كحركة حماس وغيرها. على العكس، يجب حثها علي عدم الإقدام علي هذه الخطوة إذا بدا أنها تفكر في الإقدام عليها من أجل أن تتمكن من تشكيل حكومة. فليس عن طريق إغراق من لم يغرق نتمكن من الخروج من المأزق. كما لن يتم الخروج من المأزق الوطني عبر التدخل في حريات الناس الشخصية والعامة واللجوء إلى الإرهاب الفكري، وقمع حرية المعتقد والرأي والسلوك المكفولة بالقانون الأساسي ووثيقة إعلان الاستقلال. فالديمقراطية والتعددية وحرية الرأي والفكر والمعتقد هي أداتنا في مواجهة الاحتلال والقمع والإذلال الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب وحركته الوطنية. لا حاجة لاعتراف حماس أو فتح أو غيرهما بإسرائيل. فالاعتراف عملية تخص علاقة دولة بدولة. وقبل قيام دولة فلسطينية مستقلة لا يمكن القبول بالحديث عن الاعترافات. وعلى أساس هذا المبدأ يمكن الوصول إلى اتفاق وطني جديد يقضي بإعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلســطيني، الذي يتضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس، واحترام قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالحقوق الوطنية الفلسطينية. وهذا يعني أن تتراجع قيادة فتح عن أوهام اتفاق أوسلو وخريطة الطريق، وأن تتراجع حماس عن الشعارات الهوائية الكبيرة، التي لن يفهمها العالم، وأن تتراجع عن التكتيكات المغامرة التي صاحبت برنامجها غير الواقعي. هذا الاتفاق الوطني لا يعد إلا باستمرار النضال. لا يعد الشعب بالراحة، بل يعده بسنوات أخرى صعبة من المقاومة. لكنه اتفاق لا يغرق هذا الشعب بالأوهام. ونحن نعتقد أن الشعب الفلسطيني بتصويته الحاسم في الانتخابات أظهر أنه على استعداد للنضال والمقاومة. فمن ينتخب للخروج من أوسلو وتوابعه يدرك أن عليه أن يصمد وأن يدفع ثمن الصمود. لقد كانت الانتخابات الرد الفلسطيني على نظرية كيّ الوعي الفلسطيني التي أطلقها رئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق أثناء اجتياح مدن الضفة تحت مسمى عملية السور الواقي التي هدفت إلي إرغام الشعب الفلسطيني علي أن يغير مواقفه، وأن يخفض سقف مطالبه الوطنية. لكن وعي الشعب الفلسطيني ظل سليماً. لقد تم اجتياح كل بيت، لكن هذا الوعي لم يتأثر، بل لقد ازداد تمسكا بالحقوق. لقد خرج وعيه بعد عملية الكيّ المفترضة أكثر صفاء ووضوحاً. وقد كانت نتيجة الانتخابات هي الدليل الحاسم على ذلك: لم ننكسر، هكذا قال الشعب الفلسطيني لقادة إسرائيل وجنرالاته. لقد منحتنا الانتخابات التشريعية الفلسطينية فرصة لا تقدر بثمن للتدقيق في خياراتنا، ووضع الأمور في نصـــابها الصحيح، وإعـــادة الاعتبار للمشروع الوطني عبر إخراجه من وحل أوســـلو. لذا فلنكف عن الحـــديث عن المنتصر والمهزوم كي نجمع قوانا من أجل مواجهة الاحتلال. ولتكن الانتخابات الفلسطينية انتصاراً لنـــا وهزيمة للمحتل.

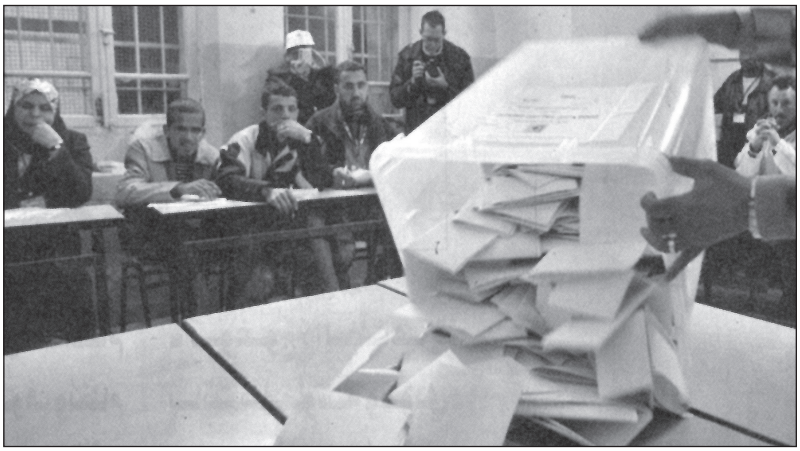

عملية فرز أصوات الناخبين

هل تملك حماس في الحكم مشروعاً سياسياً مختلفاً عن فتح؟!

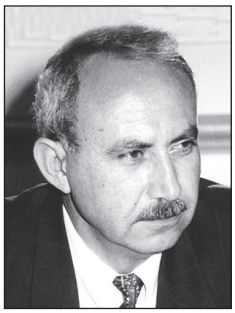

حسين أبو رمان*

تمثل الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت يوم ٢٥من كانون الثاني، منعطفاً رئيسياً في تاريخ الشعب الفلسطيني. فارتباطاً بانتقال السلطة من حركة فتح الى حركة حماس، فان عملية الانتقال هذه سوف يترتب عليها نتائج كبرى يصعب التكهن فوراً في المنحى الذي سوف تأخذه: هل هو منحى ايجابي يساعد الشعب الفلسطيني على التقدم نحو اهدافه الوطنية، أم انه منحى سيقزم هذه الاهداف ويبعد آجال تحقيقها؟!

ان اجراء الانتخابات الفلسطينية في مناخ من النزاهة وتحت رقابة العالم اجمع، يعد بحد ذاته نصراً كبيراً للشعب الفلسطيني وللسلطة الوطنية الفلسطينية التي وفرت الشروط اللازمة لنجاح هذا الامتحان. ولكن الى جانب ذلك، فان المهم الآن هو كيف ستنعكس هذه الانتخابات على مستقبل الشعب الفلسطيني. اننا نعتقد ان الوضع لا يدعو للتفاؤل، فرغم ان حركة حماس لم تكن ممثلة في المجلس التشريعي والحكومة الفلسطينية، الا انها لم تكن بعيدة عن ممارسة السلطة، الفرق انها كانت تمارس هذه السلطة في الشارع، وفي صواريخ القسام، وعمليات التفجير الذاتية، وبالتالي هناك مؤشرات يمكن القياس عليها.

لقد باتت حركة حماس الآن أمام استحقاق جوهري، فها هي قد شاركت في انتخابات المجلس التشريعي الذي قام استناداً الى اتفاقيات اوسلو التي ترفضها، وهذا ينطبق على عدد آخر من الفصائل الفلسطينية التي تدخل المجلس الشريعي لأول مرة. ولو فازت حماس بعدد من المقاعد يقترب من الربع مثلاً، لكان بامكانها ان تمارس اللعبة المزدوجة، بمعنى اتخاذ موقف لفظي ضد اتفاقيات اوسلو، في الوقت الذي تشارك فيه عملياً في المؤسسة التي انبثقت عن هذه الاتفاقيات. ولكن حركة حماس فازت بالاغلبية المطلقة من المقاعد، وبالتالي اذا ارادت أن تمارس السياسة وليس المجابهة المفتوحة مع الاحتلال الاسرائيلي، فلن يكون أمامها سوى ان تقبل ان تكون اتفاقيات اوسلو وخارطة الطريق سقفاً لها، سواء اعترفت بذلك أم لا. ان نجاح حركة حماس في تحقيق هذا الفوز الكاسح الذي يكاد يكون مفاجئاً للجميع بمن في ذلك الحركة نفسها، بحاجة الى وقفة تحليلية من أجل تفسير الاشياء تفسيراً علميا يتجاوز الانطباعات العابرة حتى وان كانت صحيحة، وكذلك الأمر فيما يتعلق باخفاق استطلاعات الرأي في التقدير السليم لنتائج الانتخابات. ولكن مهما يكن من أمر، فقد فازت حماس. ودعونا نفترض ان هذه الحركة التي حققت هذا الانجاز المذهل ستكون قادرة على ان تقود السفينة نحو بر الأمان. على هذه الخلفية ينبغي ان تمارس حركة حماس فرصتها كاملة في قيادة دفة القيادة الفلسطينية من موقع الحكومة دون مشاركة من حركة فتح، لأن هذا وحده هو الذي يضع حماس أمام الاستحقاقات الجوهرية ازاء عملية السلام، وازاء تطلعات وطموحات الشعب الفلسطيني. ان حركة فتح تقترف خطيئة استراتيجية ان هي شاركت الآن في حكومة ائتلافية مع حركة حماس، مهما كانت العروض التي ستقدمها لها حركة حماس، حتى وان شملت (نقول هذا على سبيل المبالغة) رئاسة الحكومة ونصف عدد الوزراء، لأن المهم الآن هو ان يتبين للشعب الفلسطيني والعالم ما اذا كانت حركة حماس، من موقعها في الحكم، تمتلك مشروعا سياسيا يختلف عن المشروع السياسي لحركة فتح. فتداول السلطة بين حركتي فتح وحماس أمر فلسطيني داخلي، لكنه يتحول الى قضية اقليمية ودولية بانعكاساته المباشرة على عملية السلام مع اسرائيل.

---

* كاتب صحفي وباحث متخصص في الشؤون السياسية الأردنية.

ظاهرة سياسية
غياب المرأة في الدوائر ... هل هو انتصار للديمقراطية؟

رغم انتصار الديمقراطية في فلسطين، من خلال إجراء انتخابات نزيهة وشفافة؛ إلا أنني أحسست بحاجة إلى مراجعة الذات، وليس جلد الذات، حول أسباب عدم فوز النساء بأي مقعد في المجلس التشريعي، من خلال الدوائر. وأذكر أن الكثيرين ممن نظّروا، ضد اعتماد التمييز الإيجابي للنساء (الكوتا)، كانوا يدعون المرأة إلى الاعتماد على كفاءتها، أسوة بالرجل، والاحتكام إلى تقييم المجتمع، لموقع النساء وأدوارهن الإيجابية، في الحياة العامة.

لقد ترشحت عن الدوائر ١٤ امرأة فقط، من مجموع المرشحين، والذي بلغ ٤٣٧، وكانت معظم المرشحات مستقلات. وهنا يجدر بنا أن نتسائل: ما الذي دفع الناخبين، إلى إهمال وجود النساء في الدوائر؟ هل هو انعدام الكفاءة لدى المرشحات؟! ومنهن كفاءات يشهد لها الميدان العملي، والتاريخ النضالي. هل هو الاستقطاب الحاد، ما بين فتح وحماس؟ ذلك الاستقطاب الذي حدّ من أية فرصة فوز للمستقلين، وعلى رأسهن النساء؟! أم هو الإرث المجتمعي الذي يرى في النساء صوتا انتخابيا فقط، ووردة تزين بها قوائم الرجال؟!

ويتساءل البعض: ألم يكف النساء وجودهن في القوائم التي أنصفتهن قانونيا؟! دون أن يلاحظوا أن القوائم في مجملها، قد التزمت بالقانون بشكل شبه حرفي. ورغم أن الفرصة كانت متاحة لجميع القوائم، لوضع نسبة أعلى للنساء ضمنها؛ إلا أن النظرة الجدية، لأهمية تضمين نسبة أعلى للنساء، مما يتيحه القانون، لم تختلف جذرياً، لدى التنظيمات والفصائل الفلسطينية، التي شاركت في الانتخابات.

أعتقد أن الاستقطاب الحاد ما بين فتح وحماس، بالإضافة إلى ضعف التصويت للمستقلين، قد ساهم، في قلة التصويت للنساء، بالإضافة إلى انحسار الامتداد الجماهيري، للأطر والتنظيمات النسوية. ولنتذكر أنه إذ حين يجد الجد، ويحتدم الصراع بين الأقطاب المتنافسة؛ يصبح وجود النساء عبئاً وزينة لا ضرورة لها. وتبرز الحاجة إلى الرجال الرجال، في جميع الميادين: في السياسة والثقافة والاقتصاد والإعلام!!

ونتساءل: هل تتحقق الديمقراطية، إذا ابتعدت النساء عن المشهد العام؟! وهل يعتبر ابتعادها ترسيخاً للديمقراطية، أم خنقاً لها؟! وماذا تعني الديمقراطية جوهرياً، إذا تعطل نصفها عن المشاركة السياسية؟ أليست مشاركة المرأة للرجل، في تحمل مسؤولية بناء الوطن؛ من حقوق المرأة، التي أكدت عليها وثيقة إعلان الاستقلال، الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر العام ١٩٨٨م، وأكد عليها القانون الأساسي الفلسطيني، للدولة الفلسطينية المرتقبة؟!

أعتقد أن نتائج الانتخابات التشريعية الآن، تضع مسؤولية كبيرة، على كاهل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وكافة التنظيمات، والأطر النسوية. عليها مراجعة برامجها وتوجهاتها، وامتداداتها الجماهيرية، ودمقرطة هيئاتها الداخلية، والبحث في الأسباب التي أدت إلى عزوف النساء عن التصويت للنساء، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار، نسبة التصويت العالية للنساء.

وإذا كانت الحركة النسوية الفلسطينية، قد أبدت مسؤولية عالية، استعداداً لانتخابات المجلس التشريعي، ووقعت على ميثاق ملزم للقوى السياسية، للحفاظ على

د. فيحاء عبدالهادي*

منجزات الحركة النسوية، التي تعمدت بالتضحيات؛ فإن نتائج الانتخابات، تدعوها إلى تفعيل هذا الميثاق، ليس عبر أعضاء المجلس فحسب؛ بل بين الجماهير النسوية، التي لم تستطع أن تضمن فوزاً لأية مرشحة، بمقعد عن الدوائر، إلى المجلس التشريعي.

وقد تداعت مجموعة من الأكاديميين، والمثقفين، والكتاب، ونشطاء العمل الجماهيري، إلى التوقيع على عريضة عنوانها: «سندافع عن حرياتنا»، قبيل انتخابات المجلس التشريعي. وأعتقد أن مضمون هذه العريضة ما زال هاماً، بعد ظهور نتائج الانتخابات. سوف ندافع عن حقنا الديمقراطي، نساء ورجالاً، في التعبير الحر عن آرائنا، واختيار نمط حياتنا، ومعارضة ما لا يتوافق مع مبادئنا ومعتقداتنا. وسوف ندافع عن حقنا في التجمع، والتظاهر، وتكوين الأحزاب، وحقنا في الاختلاف، والتعبير عن هذا الاختلاف، بما يتيحه العمل الديمقراطي من وسائل، وبما كفله القانون الأساسي، ووثيقة الاستقلال.

وسوف نحافظ على مكتسباتنا الديمقراطية، والوطنية، والثقافية، وندافع عن هذه المكتسبات، بكل الوسائل الديمقراطية المتاحة.

* خبيرة فلسطينية في القضايا الجندرية.

إعداد صلاح الدين طاهر

أقامت منظمات المجتمع المدني في الأردن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (٦٣) نشاطاً توزعت على النحو التالي:

أحزاب وجمعيات سياسية (٣ أنشطة)، نقابات وجمعيات مهنية (٩ أنشطة)، نقابات عمالية (نشاط واحد)، هيئات وروابط ثقافية (١٩ نشاطاً)، منظمات نسائية (٣ أنشطة)، جمعيات أصحاب العمل (نشاطان)، جمعيات خيرية (٥ أنشطة)، أندية رياضية وشبابية (٤ أنشطة)، مؤسسات ومراكز حقوق الإنسان (٩ أنشطة)، منظمات بيئية (نشاطان)، مراكز دراسات (٣ أنشطة)، هيئات متفرقة (٣ أنشطة).

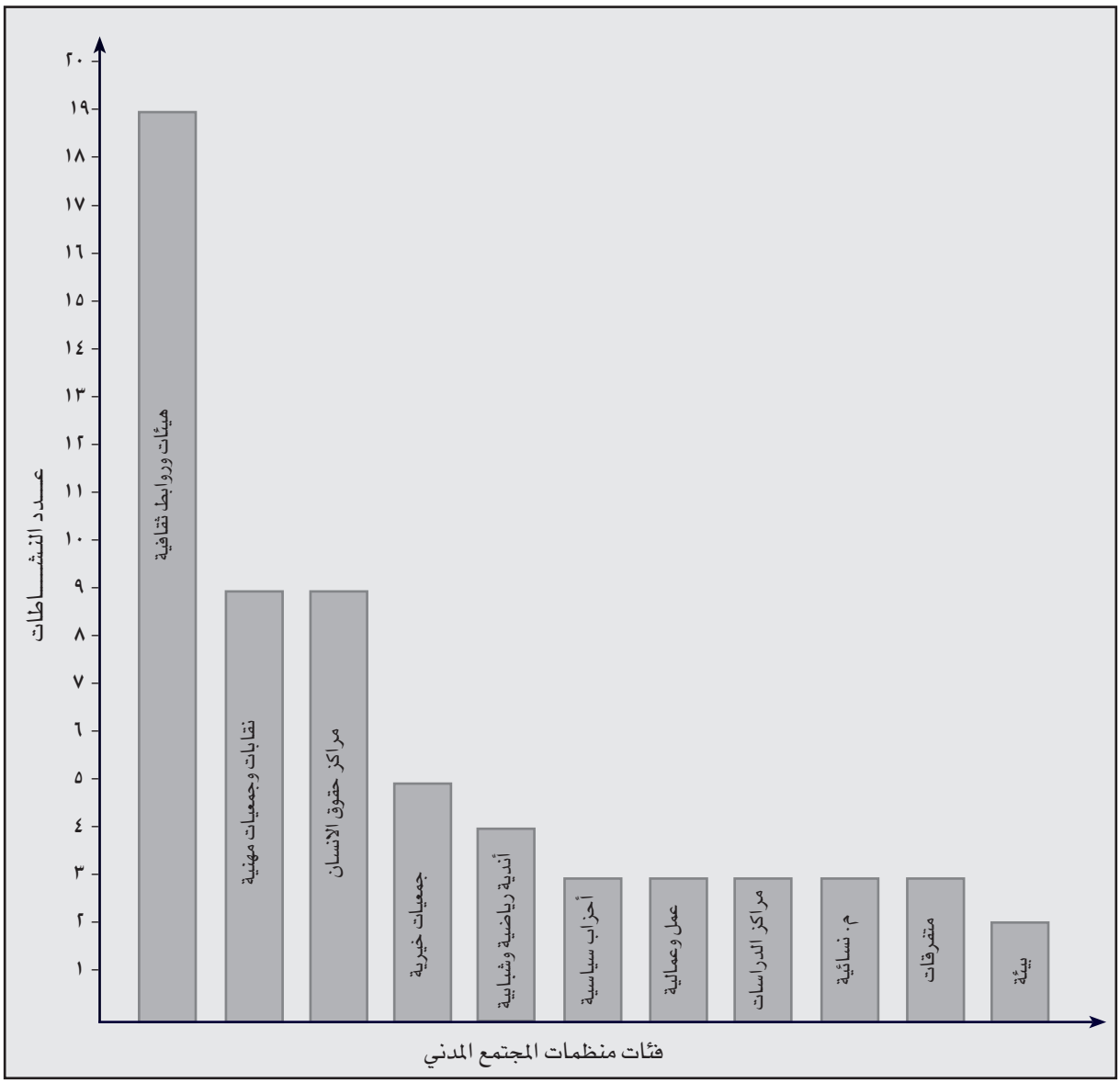

تفجيرات عمان وأثرها على الحريات العامة

◄ عقدت لجنة الحريات في نقابة المهندسين الأردنيين في مجمع النقابات المهنية يوم ١٢/٢٧ ندوة تحت عنوان «تداعيات تفجيرات عمان وأثرها على الحريات العامة وحقوق الإنسان».

في بداية الندوة، أكد وزير الداخلية السابق عوني يرفاس على ضرورة وضع قانون لمكافحة الارهاب، لمحاربة ومنع الجماعات والتنظيمات الارهابية التي تستهدف الأردن من تحقيق أهدافها، في حين نفى نواب ونقابيون ضرورة هذا القانون مؤكدين على أن القوانين السارية ومنها قانون العقوبات كفيلة بالتعامل مع الارهابيين، كما أكدوا على ضرورة وضع تعريف للارهاب يحدد بدقة الارهابي بحيث لا يطال من يؤيد المقاومة في فلسطين والعراق.

نقيب المهندسين وائل السقا، شدد على موقف النقابات المهنية المستنكر والرافض والمدين للتفجيرات الارهابية، وأكد على أن الحرص على الأمن «لن يكون أبداً على حساب الحريات أو سن القوانين المقيدة لها، وبمقدار ما يزداد هامش الحرية، تتعزز صورة الأمن في الأردن، بلا افراط ولا تفريط».

مهرجان خطابي في حزب حشد بإربد

◄ نظمت لجنة التنسيق الحزبي لأحزاب المعارضة في اربد يوم ١٢/٢٨ مهرجاناً خطابياً لدعم سورية، تحدث فيه فؤاد دبور أمين عام حزب البعث العربي التقدمي، والدكتور هاني غرايبة عن الملتقى الوطني للنقابات والأحزاب المعارضة والشخصيات المستقلة، وبثينة الداغستاني عن اتحاد المرأة الأردنية، والنائب الدكتور علي العتوم عن الحركة الاسلامية، وابراهيم العبسي عن لجنة التنسيق الحزبي في اربد. وأكد المتحدثون على عدة محاور طالبوا من خلالها دعم سورية أمام الهجمة التي تتعرض لها وأن هذه الهجمة تأتي استمراراً لتنفيذ مخطط الشرق الأوسط الكبير والتأكيد على أهمية الوحدة الوطنية بين الشعوب العربية والتي تشكل عموداً فقرياً لقوة الأمة واحترام الرأي والرأي الآخر، وتعزز الصمود الشعبي أمام كل التحديات. وطالب المتحدثون جامعة الدول العربية القيام بدورها برأب الصدع ما بين سورية ولبنان لما له من أهمية في التلاحم الشعبي بين البلدين. وأكدوا على حق لشعوب العربية في الدفاع عن نفسها وأهمية أن يؤدي كل مواطن دوره في تعزيز التلاحم الشعبي لحماية مقدرات الأمة. وتناول المتحدثون تقرير ميليس والتساؤلات التي دارت حوله.

كلنا شركاء في البلديات

◄ عقد تجمع لجان المرأة الوطني يوم ١٢/٢٧ مؤتمراً بعنوان «كلنا شركاء في البلديات» في بداية المؤتمر تحدث وزير البلديات السيد نادر ظهيرات مؤكداً على دعم الوزارة لتوفير متطلبات مشاركة المرأة الأردنية في العملية الانتخابية التي «ستكون عرساً وطنياً ديمقراطياً يقوم على المساواة والشفافية والعدالة وتكافؤ الفرص».

أمينة سر التجمع العين مي أبو السمن دعت إلى تخصيص كوتا للمرأة في البلديات تترجم من خلالها تطلعاتها في المشاركة في احداث التغيير المطلوب في ضوء وثيقتي الأجندة الوطنية والأقاليم.

وقدم مدير المركز الأردني للدراسات والبحوث الاجتماعية الدكتور موسى شتيوي ورقة عمل بعنوان «أهمية مشاركة المرأة في الحكم المحلي»، دعا فيها الى معالجة العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في الحكم المحلي.

ودعا الكاتب والباحث في مركز الأردن الجديد للدراسات حسين أبو رمان في ورقته «المشاركة السياسية للمرأة في البلديات» الى تكريس تمثيل المرأة في المجالس البلدية وأمانة عمان الكبرى، وزيادة هذا التمثيل باعتماد كوتا نسائية ما لا يقل عن ١٦,٨٪ من مجموع المقاعد كحد أدنى.

ظهيرات وأبو السمن خلال المؤتمر

دور مؤسسات المجتمع المدني في التصدي للإرهاب

◄ نظم منتدى السلط الثقافي في قاعة غرفة تجارة السلط يوم ١٢/١٨ ورشة عمل بعنوان «مؤسسات المجتمع المدني وتصديها لظاهرة الإرهاب».

العين مروان الحمود رئيس مجلس ادارة مؤسسة اعمار السلط، دعا الى ضرورة مشاركة كافة مؤسسات المجتمع المدني في تدارس القضايا الوطنية من أجل التصدي للظواهر السلبية حفاظاً على العادات والمواريث الاجتماعية الأصيلة في الأردن.

وأوضح وزير المالية السابق سامي قموة خلال ورقة العمل التي قدمها بعنوان «أثر الارهاب على الاقتصاد الوطني» ان الاقتصاد سلاح ذو حدين فإذا تخلف الاقتصاد فإنه يؤدي الى تفشي ظاهرتي الفقر والبطالة وبالتالي يؤدي الى انحراف البعض عن القنوات الصحيحة والتوجه نحو الارهاب، وفي حال انتعاش الاقتصاد فإنه يسهم في تخفيف الاحتقان ويقلل من نزعات الميل الى الانتقام من المجتمع ومن ممارسة الارهاب.

كما قدم الدكتور هايل عبد الحفيظ ورقة عمل بعنوان «دور مؤسسات المجتمع المدني في التصدي للإرهاب».

قانون ضريبة الدخل

◄ عقدت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين يوم ١٢/٢٦ ندوة في قاعة غرفة تجارة عمان لمناقشة قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٥ المثير للجدل.

وقال رئيس الجمعية نعيم خوري أن الجمعية تدعو الحكومة الى اعادة النظر في قانون ضريبة الدخل بشكل يشيع العدالة والمساواة والتصاعد الضريبي ولا يأخذ منحنى ضريبة المبيعات الذي نقل الضريبة على كاهل الفقراء والأغنياء بالتساوي بدلاً من توسيع القاعدة الافقية للمكلفين، وتخفيض العبء الضريبي على الدخول المتدنية أو المحدودة.

واستعرض جهاد الخصاونة المتحدث الرئيسي في الندوة التعديلات في قانون ضريبة الدخل وأهمها معاملة شركات التضامن وشركة التوصية البسيطة معاملة الشركة المساهمة مما حرم الشركاء فيها من الاعفاءات الشخصية، كما أن القانون الجديد ألغى الخصم التشجيعي وأخضع الرواتب التقاعدية للضريبة، وكذلك فوائد أذونات الخزينة وسندات التنمية واسناد قرض المؤسسات العامة والشركات المساهمة واسناد المقارضة لجميع المكلفين دون استثناء.

ورشة بالزرقاء لتأهيل مدربين لحقوق العمال

◄ في اطار البرنامج التدريبي الذي ترعاه بعثة المفوضية الأوروبية في الأردن والذي تنفذه كل من جمعية التأهيل والرعاية الاجتماعية والنقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج والألبسة، والجمعية الأردنية لحقوق الإنسان، تم بالتعاون مع مركز الإرشاد الأسري في الزرقاء يوم ١٢/٨ عقد ورشة تدريب وتأهيل مدربين حول البناء التشريعي للحقوق العمالية والنقابية.

وتضمنت الحقيبة التدريبية التي تم اعدادها لهذا البرنامج محاور عديدة منها مهارات التدريب ومحور التشريعات العمالية المحلية بما في ذلك قانون العمل وما يتضمنه من حقوق للعمال وبخاصة الحق في التنظيم النقابي بالاضافة الى محور الحركة النقابية المحلية، وقد قام بإعداد الحقيبة التدريبية خبراء في مجال التدريب والحقوق العمالية والنقابية علماً بأن هذا البرنامج التدريبي سيشمل كافة محافظات المملكة بالتعاون مع عدد من منظمات المجتمع المدني والنقابات الناشطة في المحافظات.

تخريج المشاركين في الورشة

تعليم العمارة في الأردن

◄ نظمت نقابة المهندسين الأردنيين وهيئة المعماريين العرب على هامش اجتماعات الجمعية العامة لهيئة المعماريين العرب التي عقدت في فندق القدس الدولي في الفترة من ١٩–١٢/٢١ ندوة حول تعليم العمارة.

وزير الأشغال العامة والاسكان المهندس حسني ابو غيدا قال إن المعماري الأردني أثبت كفاءة عالية وحضوراً متميزاً داخل الأردن وخارجه حتى أصبحت العمارة الأردنية نموذجاً لإبداعات المعماري الأردني التي تزخر بها العديد من الدول العربية.

نقيب المهندسين المهندس وائل السقا قال إن نقابة المهندسين سعت الى المشاركة في جميع اللجان الاتحادية بفعالية، كما عملت على وضع كل امكانياتها تحت تصرف الامانة العامة لاتحاد المهندسين العرب وعلى رأسها هيئة المعماريين العرب لتنفيذ برامج الاتحاد وتفعيل لجانه وتطبيق سياساته واستراتيجياته.

افتتاح اجتماعات الدورة الرابعة لهيئة المعماريين العرب

ورشة عمل حول الإنتاج الأنظف

◄ نظمت جمعية أصدقاء البيئة يوم ١٢/١٨ ورشة عمل بعنوان «الإنتاج الأنظف والعنونة البيئية وأهميتها للصناعات» وتعتبر هذه الورشة التي استمرت ثلاثة أيام ضمن أحد برامج الجمعية «الشبكة الاردنية للصناعات الصديقة بالبيئة» بهدف تقديم المشورة البيئية للصناعات الأردنية. وأكد وزير البيئة المهندس خالد الايراني خلال افتتاح الورشة أهمية تطبيق الآلية الجديدة للبرنامج الأردني للانتاج الأنظف والذي تم اقراره واعتماده من قبل جميع شركاء البرنامج الأمر الذي يوفر فرصة للصناعات لتصويب الوضع البيئي بأقل التكاليف. وبين أهمية الورشة في طرح موضوع العلامات التجارية البيئية للصناعات المحلية والترويج للمنتج المراد تسويقه في الاسواق المحلية أو العالمية مشيراً الى أهمية الدور الذي تقوم به جمعيات البيئة ومؤسسات المجتمع المدني في رفع الوعي البيئي. وعرض رئيس جمعية أصدقاء البيئة المهندس رمزي قعوار أهم النشاطات التي قامت بها الجمعية لهذا العام لزيادة الوعي البيئى لدى القطاعات المستهدفة إضافة الى النشاطات التي تم تقديمها بدعم من برنامج إجادة الأوروبي. وبين أن الورشة تستهدف تعريف المواطن بمفاهيم الانتاج الأنظف وحماية الصناعات والمصادر البيئية من التلوث والهدر وتعزيز الكفاءة الانتاجية للصناعات من خلال تطبيق اجراءات ادارية وفنية بأقل كلفة ودون تعطيل العملية الانتاجية.

أمين شنار في رابطة الكتاب الأردنيين

◄ أقامت رابطة الكتاب الأردنيين يوم ١٢/١٨ ندوة استذكارية للأديب الأردني الراحل أمين شنار ودوره البارز في الحياة الثقافية في الأردن وفلسطين.

وقال وزير الثقافة الفلسطيني الكاتب يحيى يخلف ان الحديث عن أمين شنار يقود بالضرورة الى الحديث عن مجلة الأفق الجديد، وأضاف ان الحديث عن الافق الجديد يعيدنا الى تلك الايام التي شهدت تفتح وعينا السياسي والثقافي.

وقال د. محمد عبيدالله ان اسم أمين شنار يمثل حضوراً متجدداً متوهجاً في حياتنا الثقافية وليس من قبيل المبالغة أو ما يسمح به التأبين أن نقدر له دوره الرفيع في بناء جوانب ومراحل هامة في الثقافة العربية في الاردن وفلسطين.

القاص والكاتب محمود الريماوي قال: ان أمين شنار عاش في جدلية دائمة من الحضور والغياب اذ ان ابداعه على تفرقه يحضر بقوة فيما يغيب شخصه بصورة ملحوظة.

جانب من الندوة

لجنة الانتخابات المركزية تعلن النتائج النهائية للانتخابات التشريعية

◄ قامت لجنة الانتخابات المركزية يوم الأحد ٢٩/١/٢٠٠٦، بحضور ممثلي القوائم الانتخابية بتدقيق محاضر الفرز الأولي، والنظر في الشكاوى المقدمة لها وفي ردود الدوائر الانتخابية عليها ومدى قانونيتها.

واستناداً للصلاحيات المخولة للجنة الانتخابات المركزية فقد قررت اللجنة اعتماد نتائج الفرز التي كانت على النحو التالي: حصلت قائمة الإصلاح والتغيير على (٧٤) مقعد، وقائمة حركة فتح على (٤٥) مقعد، وقائمة أبو علي مصطفى على (٣) مقاعد، وقائمة البديل على (٢) مقعد، وقائمة فلسطين المستقلة على (٢) مقعد، وقائمة الطريق الثالث على (٢) مقعد، أما المرشحون المستقلون على مستوى الدوائر فقد حصلوا على (٤) مقاعد.

وقد جاءت النتائج النهائية مختلفة عن النتائج الأولية التي قامت اللجنة بنشرها في مؤتمرها الصحفي الذي عُقد بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٦ والمستندة إلى فرز ما نسبته ٩٥٪ من الأصوات، حيث أنه بعد اكتمال الفرز فازت فتح بمقعدين إضافيين الأول على مستوى الوطن والثاني على مستوى الدوائر الانتخابية في خان يونس.

احتفالات حماس بالفوز

الإعلان عن أول انتخابات في الإمارات

◄ ستجري الإمارات العربية المتحدة انتخابات للمرة الأولى في تاريخها. ففي أول كانون الأول، أعلن الرئيس خليفة بن زايد آل نهيان أن نصف أعضاء «المجلس الوطني الاتحادي»، أقرب هيئة في البلاد شبهًا بالبرلمان، سينتخبون انتخاباً غير مباشر. وسوف يشكل حاكم كل من الإمارات السبع مجالس محلية تقوم عندئذ بانتخاب نصف أعضاء «المجلس الوطني الاتحادي» من بين أعضائها. وليس واضحاً كيف سيتم اختيار المجالس المحلية.

وسيستمر زعماء الإمارات في تعيين النصف الآخر من أعضاء المجلس. ويقوم المجلس الوطني الاتحادي الذي يضم ٤٠ عضواً بوظيفة استشارية ويفتقر إلى أي سلطات تشريعية. ولم يتحدد تاريخ للانتخابات. والإمارت العربية المتحدة هي الوحيدة من بين البلدان الستة الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي التي لم تنظم بعد أي شكل من الانتخابات.

الحكومة اليمنية تنقض على الإعلام

◄ السلطات اليمنية تنقض على النشاط الإعلامي، حسب جماعات مراقبة الإعلام المحلية والدولية. وتذكر «لجنة حماية الصحفيين» ومقرها نيويورك حالات عديدة من الدعاوى القضائية بالتشهير والاضطهاد القانوني لصحف المعارضة والصحف المستقلة، بما في ذلك إغلاق مجلة «التجمع» الأسبوعية المعارضة لمدة ستة أشهر. كما جرى في الأشهر الأخيرة الهجوم بدنيًا على كثير من الصحافيين وتهديدهم لقيامهم بالتحقيق في الفساد.

ويأتي تدهور الحريات الصحفية بينما تستعد الحكومة لدفع «قانون الصحافة والنشر» في «مجلس الشورى». وكانت مراجعة قانون ١٩٩٠ بدأت في ٢٠٠٤ عندما دعا الرئيس صالح إلى إلغاء عقوبة السجن بالنسبة للصحافيين. وعارضت نقابة الصحفيين اليمنيين مشروع القانون على أنه أكثر تضييقاً من القانون الساري. فبينما يلغي سجن الصحافيين، فإنه ما زال يسمح بمحاكمة الصحافيين طبقاً للقانون الجنائي، الذي يجيز عقوبة السجن للتشهير برئيس اليمن أو الزعماء الأجانب. كما أنه يسمح للمحاكم بالحكم بالإعدام على الصحافيين.

السلطات السورية تمنع عقد مؤتمر صحافي

◄ أعلنت جمعية حقوق الإنسان في سورية في بيان أن السلطات السورية منعت يوم ١/٣١ في دمشق عقد مؤتمر صحافي كان سيحضره خمسة معارضين أفرج عنهم حديثاً.

وقال البيان أن «قوات الأمن حالت دون عقد» المؤتمر الذي كان يفترض أن «يحضره معتقلو ربيع دمشق» الذين أفرج عنهم في ١٨ كانون الثاني (يناير).

وأشارت الجمعية الى أن المؤتمر كان منحصراً «في أحوال وأوضاع حقوق الإنسان في سورية».

وكانت السلطات السورية أفرجت حديثاً عن خمسة معارضين من بينهم النائبان السابقان رياض سيف ومأمون الحمصي، تسبب اعتقالهم في صيف ٢٠٠١ بوضع حد لفترة «ربيع دمشق» القصيرة التي شهدت هامشاً من حرية تعبير.

أما المعارضون الثلاثة الآخرون فهم حبيب عيسى وفواز تللو ووليد البنى.

وكان يفترض ان يلقي رئيس الجمعية أحمد فائز الفواز كلمة في المؤتمر الصحافي، يطالب فيها الرئيس السوري بشار الأسد بإطلاق «مبادرة تاريخية (...) تقوم على رد ما يمكن رده من الظلم» التي عانى منها مئات السجناء السياسيين وعشرات الآلاف من المنفيين السوريين.

تدمر

المغرب: لجنة المساواة والمصالحة

◄ بعد عامين من التحقيقات، قدمت «لجنة المساواة والمصالحة» تقريرها عن انتهاكات حقوق الإنسان بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٩٩ إلى الملك محمد السادس. وستقرر اللجنة التي شكلها الملك في كانون الثاني ٢٠٠٤ أشكال التعويض الذي ستقدمه الدولة للمطالبين البالغ عددهم ٣٠,٠٠٠ وحجم ذلك التعويض. ويقدم تقرير صدر في ٢٨ تشرين الثاني عن منظمة هيومان رايتس ووتش توصيات إلى الحكومة المغربية حول كيفية التعامل مع تقرير اللجنة.

هيئة مصرية تطالب بإضفاء الشرعية على «الإخوان»

◄ طالب المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر التابع لمجلس الشورى الذي يخضع لهيمنة الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم يوم ٢٠٠٦/١/٥ ببحث إضفاء الشرعية على جماعة الإخوان المسلمين المحظورة.

وقال في تقرير عن الانتخابات التشريعية التي أجريت في شهري تشرين الثاني وكانون الأول الماضيين إنه يوصي بدراسة «وضعية الجماعات والتنظيمات السياسية المحظورة وفقاً للقانون والتي تشارك رغماً عن ذلك في العملية الانتخابية تحت شعاراتها التي تعبر عن أفكارها».

وأضاف أن خوض جماعات وأحزاب محظورة الانتخابات التشريعية وفق برامج لها «يخلق تناقضاً بين عدم شرعيتها القانونية من ناحية ومشاركتها في الحياة السياسية من ناحية أخرى».

وبرزت جماعة الاخوان المسلمين المحظورة منذ عام ١٩٥٤ كأقوى قوة معارضة في مصر بعد الانتخابات بحصولها على ٨٨ مقعداً في مجلس الشعب وهو أكبر عدد من المقاعد تحصل عليه جماعة معارضة منذ أكثر من نصف قرن.

وخاضت الجماعة الانتخابات التشريعية تحت شعارها التقليدي «الاسلام هو الحل». ومن بين أحزاب وجماعات أخرى تخضع لحظر قانوني في مصر، الحزب الشيوعي المصري وحركة «الاشتراكيون الثوريون» لكن الاخوان كانوا الجماعة الوحيدة المحظورة التي فازت بمقاعد في البرلمان.

وأنشئ المجلس القومي لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٣ في نطاق مبادرة إصلاحية من لجنة السياسات في الحزب الوطني الديمقراطي التي يرأسها جمال مبارك نجل الرئيس المصري. وفي عام ٢٠٠٤ عين مجلس الشورى بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة رئيساً للمجلس كما عين أحمد كمال أبو المجد وزير الإعلام الأسبق نائباً له.

الأحزاب الكشميرية تطالب بوقف الانتهاكات في جامو

◄ دعت مجموعة أحزاب مؤتمر حريات الكشميري يوم ١١/٣٠ منظمات حقوق الإنسان العالمية الى الضغط على الحكومة الهندية لوقف ما أسمته بانتهاكات حقوق الإنسان في ولاية جامو وكشمير شمال الهند.

ودعت المجموعة التي يتزعمها سيد علي شاه غيلاني في بيان وزع بمدينة سرينغر عاصمة الولاية «منظمات حقوق الإنسان العالمية الى ممارسة ضغوط على الحكومة الهندية لوقف هذه الانتهاكات» مشيرة الى أن «نيودلهي تضطهد مشاعر الشعب الكشميري».

وأضافت «من ناحية يتحدث بعض القادة السياسيين عن عملية السلام الجارية ومن ناحية أخرى تقوم القوات المسلحة بنشر الرعب في الولاية» مؤكدة أن «هناك دليلاً كافياً يبرهن على أن نيودلهي غير جادة في ايجاد حل للقضية الكشميرية».

جنود هنود يقفون قرب جثث اسلاميين كشميريين

منظمات بيئية تحذر من نقل نفايات للسودان

◄ حذرت منظمات بيئية من المخاطر التي تنطوي عليها صفقة محتملة بين شركة يونانية خاصة والحكومة السودانية، لنقل نفايات مدينة أثينا عن طريق البحر لمعالجتها عبر شركة أميركية في السودان.

وحسبما أورده بيان شركة إيديل إيلاس اليونانية، فمن المنتظر أن يطرح عرض الشركة لدراسته من قبل شركة المياه اليونانية والتي تدير محطة تكرير النفايات بالمنطقة.

وتقول الشركة إن نقل النفايات الى السودان هو واحد من عدة حلول مؤقتة مطروحة لحل مشكلة النفايات في المدينة، على أن تقوم شركة أميركية في السودان بمعالجة الكمية التي تقدر بحوالي ١٧٠ ألف طن نفايات.

ويشير البيان الى أن الشركة الأميركية ستقوم من خلال عملية المعالجة بنزع المعادن الثقيلة من النفايات وإعادة بيعها، بينما سيستخدم الطين المتبقي في عمليات التشجير.

مظاهرة لأحزاب المعارضة في بنغلادش

◄ دعا ائتلاف حزبي معارض يضم ١٤ حزباً يوم ١/٢٢ بإقالة رئيس لجنة الانتخابات أم. ايه. عزيز الذي يتهمونه بالمحاباة للحكومة، ويقود هذا الائتلاف حزب رابطة عوامي الذي ترأسه الشيخة حسينة رئيسة الوزراء السابقة.

كما دعت المعارضة لإجراء اصلاحات على اللجنة الانتخابية حتى تصبح قادرة على إجراء انتخابات حرة وعادلة، حيث من المقرر اجراء الانتخابات في كانون الثاني ٢٠٠٧.

وقال طفيل أحمد أحد كبار زعماء حزب رابطة عوامي «إن اللجنة الانتخابية أصبحت بالفعل أحد أجنحة حزب بنغلادش الوطني ومن هنا، فهي غير قادرة على اجراء انتخابات حرة وعادلة».

ونشرت السلطات مئات من العناصر الاضافية من الشرطة والقوات الخاصة في دكا ومدن أخرى للحفاظ على النظام بعد أن تعهدت المعارضة بتحويل الاضراب الى نقطة تحول جديدة في حملتها الطويلة لتنحية رئيسة الوزراء البيجوم خالدة ضياء.

مظاهرات بنغلادش

لـقـاء حـوار مـع مـازن المـعـايـطـة

بـمناسبة انعقاد مؤتمر اتحاد نقابات العمال

عقد مركز الأردن الجديد للدراسات يوم ١/١٦ لقاء مفتوحاً مع رئيس اتحاد نقابات العمال مازن المعايطة، تناول انعقاد المؤتمر العام للاتحاد وخطة عمله المستقبلية وأوراق العمل التي سيتم تناولها في المؤتمر وجدول الأعمال المرتقب من اللجنة التنفيذية للاتحاد.

في بداية اللقاء، إستعرض المعايطة انجازات اتحاد النقابات العمالية وأهم المعوقات التي تواجه الاتحاد، واعتبر أن الأوضاع السياسية والاقتصادية أثرت على عمل النقابات ومؤسسات المجتمع المدني، كما أن الحكومات المتعاقبة لم تتعامل مع مؤسسات المجتمع المدني بشكل سليم سياسياً وإنما اتخذت قرارات معيقة لعمل مؤسسات المجتمع المدني تشريعياً ووظيفياً.

وتحدث المعايطة عن انجازات الاتحاد خلال الدورة الماضية لافتاً الى التوقيع على ٢٢٠ اتفاقية جماعية استفاد منها ما لا يقل عن ٤٠ ألف عامل أردني سواء بزيادة الأجور أو التأمين الصحي أو صناديق التوفير، كما نجح الاتحاد برفع الحد الأدنى للأجور مرتين متتاليتين حتى وصل الى (٩٥) ديناراً وما يزال يسعى لزيادة هذا الحد حتى يصل الى (١٢٠) ديناراً.

وأكد على أن الحصة المالية المقدمة لنقابات العمال تبلغ ٤٥ ألف دينار من الحكومة و ١٧٥ ألف من الضمان الاجتماعي وعندما يحدث خلاف مع وزارة العمل حول حقوق العمال تقوم الحكومة بقطع تلك المخصصات المالية.

وفي رده على سؤال حول ظاهرة التزكية في الانتخابات النقابية والتي أثارت جدلاً واسعاً، قال المعايطة إن هذه الظاهرة تفرض نفسها في كثير من الأحيان ونضطر للجوء إليها بسبب أن هناك عدداً من النقابات العمالية لا وجود لهيئة عامة كبيرة فيها، اضافة الى أن هناك نقابات تمثل قطاعات واسعة ومفتوحة مثل نقابة المصارف والتعدين.

وأكد المعايطة في ختام حديثه أنه مع استقلالية النقابات لان الأصل في الحركة العمالية أن تكون مستقلة تدافع عن حقوق الطبقة العاملة، الا أنه استدرك قائلاً إن المادة ١٠٠ من قانون العمل الأردني التي تنص على أن يضع الاتحاد العام نظاماً داخلياً له وللنقابات العمالية هي التي تعيق استقلال هذه النقابات ولا تتفق مع معايير منظمتي العمل الدولية والعربية. الأمر الذي دفع الى أهمية التفكير بإمكانية إنشاء حزب العمال، واستحداث قانون تنظيمي عمالي يحدد العلاقة بين النقابات من جهة والاتحاد ووزارة العمل من جهة ثانية.

مـــازن المـــعـــايـطـــة

من جهة أخرى انتقد الخبير الاقتصادي أحمد النمري عمل اتحاد النقابات وخاصة في مجالات توسيع شرائح الانتساب الى الاتحاد العام وعقد اللقاءات الشعبية والمؤتمرات الصحفية لبحث المخاطر التي يتعرض لها الضمان الاجتماعي في الأردن، وكذلك تعديل قانون ضريبة الدخل، الذي يعتبر بمنتهى الرجعية بحيث شمل راتب التقاعد، كما أن القانون أقر كقانون مؤقت في ظل وجود البرلمان.

النقابي المعروف وليد الخياط قال إن الأصل في الحركة النقابية أن تكون مستقلة وتدافع عن الحركة العاملة، لكن الواقع غير ذلك والسبب وجود قانون عمل متخلف، فالمادة ١٠٠ تجيز لقيادة الاتحاد وضع نظام داخلي للنقابات، وجرى استخدام هذه المادة بشكل غير طبيعي جاعلاً من رئيس الاتحاد حاكماً عسكرياً على الطبقة العاملة، وتوالت التعديلات شهرياً، مما جعل العامل يتوه لكثرتها .

كما انتقد الخياط عدم تحرك الاتحاد تجاه تطبيق المادة ٧٤ من قانون العمل، معتبراً أن العمال كانوا يحظون بحقوق أفضل قبل نفاذ القانون، وأن هناك تفسيراً لدى مجلس تفسير القوانين يلزم أصحاب العمل بدفع الفارق بين الرواتب والضمان، إلا أن أصحاب العمل لم يدفعوا الفارق منذ عام ١٩٨٠ .

الإعلامي محمد شريف الجيوسي قال إن العزوف عن الانتماء للحركة النقابية العمالية هو ذاته العزوف عن الحياة السياسية بسبب عدم وجود حياة سياسية حزبية ناشطة وغياب قانون انتخاب متقدم على أساس القائمة النسبية.

وفي ختام اللقاء، دعا هاني الحوراني مدير عام مركز الأردن الجديد للدراسات الى تبني سياسة واقعية في التعامل مع المشاكل العمالية وتطلعات الطبقة العاملة الأردنية إلى انتزاع حقوقها وتقويم سلوك الاتحاد النقابي من خلال استحداث تشريعات وقوانين داخلية تؤهل الاتحاد لتلبية طموح العمال خاصة وان الخصخصة الاقتصادية فرضت عواقب وخيمة على شرائح واسعة من المجتمع واصبح للعولمة تداعيات خطيرة على الاقتصاديات الوطنية.

حوار مفتوح مع د .منير حمارنة حول اللقاء مع الرئيس السوري

نظم منتدى الأردن الجديد في مركز الأردن الجديد للدراسات يوم ١/٢٢ لقاء مفتوحاً مع بعض أعضاء الوفد الشعبي النقابي والحزبي الأردني الذي زار سورية مؤخراً للتضامن معها ضد التهديدات الأميركية.

في بداية الجلسة تحدث الدكتور منير حمارنة باسم الوفد قائلاً: «قد لا نكون جميعاً نؤيد السياسة السورية، ولكننا جميعاً ضد التهديدات الأميركية لسورية. وقد تم تشكيل الوفد بعد ندوة عقدت للتضامن مع سورية نظمها الملتقى الوطني للنقابات المهنية والأحزاب السياسية وضم الوفد ٢١ شخصية نقابية وحزبية وشعبية».

وأضاف حمارنة قائلاً، لقد قابلنا عدداً من المسؤولين السوريين من بينهم السيد عبدالله الأحمر، لكن الأهم هو اللقاء مع الرئيس السوري بشار الأسد الذي رحب بالوفد بقوة. وأشار الأسد في لقائه إلى أن سورية مهددة قبل أحداث لبنان واغتيال الحريري، فقد كان الأميركان يطلبون منا أشياء محددة مثل تحديد موقفنا من العراق، ومن الفصائل الفلسطينية، ومن لبنان، وأن ما يطلب منا صعب ولكن علينا تلبيته.

بخصوص العراق قال الأسد، نحن لا نؤيد الارهاب الذي يستهدف المدنيين وتفجير المساجد، لكن من حق الشعب العراقي أن يحمل السلاح ويدافع عن وطنه وهذا موضوع غير قابل للنقاش، كما طالبونا بأن نطرد الفصائل الفلسطينية، رغم أنها لا تقوم بأي عمل مسلح وإنما يوجد لها مكاتب اعلامية فقط.

وبالنسبة للموضوع اللبناني نحن متضررون من ما يجري في لبنان وهذا يزيد الضغط علينا، كما أن هناك قوى داخل لبنان لا تفكر سوى بتوجيه الرماح الى سورية، ونحن مستعدون للتعاون مع لجنة التحقيق الدولية الى أبعد الحدود لكن هذه اللجنة لا تستند إلى معايير حقوقية فهي تريد أن يبقى التحقيق سرياً كما أن عمل اللجنة له طابع سياسي، بالإضافة الى الطابع التشهيري للجنة.

وتحدث الأسد عن زيارته العربية قائلاً: زيارتي الى السعودية ومصر كانت ايجابية وموقف الدولتين كان صحيحاً، ففي السعودية أوقفوا الدعم الاعلامي لعبد الحليم خدام الذي تحرك لتجديد عملية الضغط على سورية بعد أن وصل ميليس الى وضع ليس لديه ادانة جازمة، ونوّه الأسد الى أنه ليس صحيحاً ما قيل أن خدام كان جاسوساً منذ ٤٠ سنة.

وقال الأسد نحن نحترم المعارضة وهذا البلد ليس لحزب البعث وإنما لأهله، والمعارضة أمر وطني مطلوب لكننا لا نقبل أن يضع المعارضون يدهم في يد الأجنبي. وأضاف ان الذي يحمينا هو حجم الموقف الوطني ضد التهديدات الأميركية، لذلك مطلوب منا حجم كبير من التغييرات وأولها إعطاء الناس الحق بالتفكير والتنظيم لذلك سيصدر قريباً قانون للأحزاب السياسية وآخر للمطبوعات، كما نفكر أيضاً بإصلاحات اقتصادية تستهدف تطوير الاقتصاد الوطني وتحسين الوضع المعيشي للناس، وأضاف أن الوضع الآن أفضل مما كان عليه الأمر قبل فترة والمناخات أصبحت أفضل حتى وان لم يخف الضغط.

الحقوقي جمال الرفاعي قال إن الدافع للزيارة هو الحرص على قطر عربي شقيق والتعبير عن ضمير كل مواطن عربي لذلك طالبنا بالانفتاح وتطوير سورية لأن التقدم بطيء في سورية وما زالت هناك فقرات في الدستور السوري تنص على أن الاقتصاد اشتراكي الى غير ذلك.

وقال الإعلامي محمد شريف الجيوسي إن الاصلاح في سورية ليس بطيئاً، لكن تراث ما حصل منذ ٥٨ عاماً من الصعب إزالته في يوم وليلة، فالسرعة في الإصلاح يمكن أن تدمر سورية كما حدث في البلدان الاشتراكية.

وفي نهاية الجلسة الحوارية أجاب الدكتور حمارنة على أسئلة واستفسارات الحضور داعياً سورية الى إطلاق مزيد من الحرية والمشاركة في الحياة العامة وضرورة تحسين الوضع الاقتصادي للمواطن السوري.

جانب من الندوة

الملف

صلاح بدر الدين متحدثاً في منتدى الأردن الجديد عن:

المشهد السياسي للحركة الكردية القومية.. تاريخياً واقليمياً وراهناً

موقع أكراد العراق من العلاقات المحلية والعربية والأمريكية

أعده للنشر: عبدالعزيز محمد

استضاف منتدى الأردن الجديد ؛ السيد صلاح بدر الدين رئيس جمعية الصداقة العربية - الكردية في كردستان العراق متحدثاً بحضور نخبة من السياسيين والإعلاميين الأردنيين حول شؤون وشجون الشعب الكردي في العراق وسورية وتركيا وإيران، وبخاصة العلاقات العربية الكردية عبر التاريخ وفي زماننا، مع شيء من التركيز على طموحات الأكراد الراهنة ومشاريعهم المستقبلية في المنطقة وفي العراق بخاصة. وحول العلاقات الكردية الأمريكية والإسرائيلية .

وبعد أن قدم الكاتب الصحفي والنائب السابق حمادة فراعنة صلاح بدر الدين انتقد العرب الذين لم يستطيعوا بناء علاقات ودية متكافئة مع القوميات التي تعيش بيننا «أفارقة السودان وأمازيغ الجزائر والمغرب وأكراد سورية والعراق وأقباط مصر» في غير تجاهل لبعض التعصبات لهذا الجانب أو ذاك ومساسها بالأمن القومي العربي.

بدر الدين يتحدث:

الأكراد جزء من نسيج المنطقة منذ ما قبل الميلاد.

الأكراد جزء من حضارة المنطقة ومن سكانها الأصليين، منذ ٤٠٠ سنة قبل الميلاد ، حيث ورد ذلك في كتاب القائد العسكري الألماني أكزيفون في «انا باس» حول الكرد و سماهم في كتابه بـ «الكاردوخ». وقال إن منطقتهم كردستان تمتد بين سورية والعراق، وقبل أسبوع احتفل الأكراد في الموقع الذي انتصروا فيه على الفرس وأسروا فيه الاسكندر داريوس ملك فارس وهي الذكرى التي تعود إلى ما قبل ٤٠٠ سنة قبل الميلاد .

كان الأكراد في ذلك الوقت جزءاً من فارس ، ولكن فيما بعد حدث تمايز بين الفرس وغيرهم ، وظهرت شعوب أخرى من أصول واحدة وأصبحت لها لغات مختلفة لكنها متشابهة. ظهر الأكراد في التاريخ القديم في ليبيا! وكانوا دائماً في مواجهة مع الغرب بحكم موقعهم الجغرافي وبخاصة مع اليونان والرومان، وقد اعتنق الأكراد المسيحية والزرادشتية وغيرها من الديانات قبل الاسلام. وفي بداية عهد الامبراطورية العثمانية ، كان هناك ٣٣ إمارة كردية تمتد من الرها وحتى بابان وهمذان .

وفي الحقبة الأيوبية، توحدت الإمارات الكردية في مواجهة الحروب الصليبية وشاركت في تحرير القدس، وأوردت الكتب التاريخية أسماء الزعماء والأمراء الأكراد الذين قاتلوا إلى جانب صلاح الدين الأيوبي في حطين وتحرير بيت المقدس، وأسهم توحيد الإمارات الكردية في تحقيق الانتصار . وساد التعايش في عهد صلاح الدين بين شعوب وقوميات المنطقة؛ وازدهرت نهضة حضارية وثقافية بعد انتقال الخلافة إلى مصر «الدولة الفاطمية».

وضرب بدر الدين مثلاً على أهمية الحقبة الأيوبية وصلاح الدين الأيوبي بالذات على ما ذكره المرحوم المخرج العالمي مصطفى العقاد في

حديث تلفزيوني، من أن لديه مشروعين أحدهما عن صلاح الدين والآخر عن الظاهر بيبرس .. وعندما قيل له لماذا لا تعمل أفلاماً عن الأبطال العرب مثل حافظ الأسد وصدام حسين.. أجاب لا أريد من أحد المزاودة على عروبتي، فأنا عربي سوري قومي، ولكنني تعلمت من خلال معايشتي للغرب أكثر من ٤٠ عاماً بأن عليّ عرض صورة غزو الغرب لنا، فأهم شيء ، هو تاريخنا القديم ، وصلاح الدين علمنا ثقافة التسامح وهذا شيء مهم بالنسبة لنا حتى نبين للغرب أن تاريخنا يؤكد على أننا دعاة سلام ودعاة توحيد الشعوب ودعاة استقرار..

وقد شارك الأكراد في مواجهة كل الغزوات والاعتداءات التي واجهتها المنطقة، بما في ذلك الحقبة العثمانية كغيرهم من مكونات السلطنة العثمانية وقد استغل العثمانيون الأكراد مذهبياً ضد الصهيونية. وكان السلطان العثماني خليل قد وعد بمنح الأكراد الاستقلال وتوسيع إمارتهم في حال انتصاره على الصفويين ،ولافتاً إلى أن السلطان العثماني حنث بوعده بعد الانتصار .

وبين صلاح الدين أن الأكراد شهدوا حركة ثقافية قومية في عهد العثمانيين، فظهر بينهم شعراء وأدباء أكراد مبدعون ؛ ابتداء من القرن السادس عشر، وبدأ الوعي القومي يتبلور عند الأكراد ، وظهرت العديد من الأحزاب الكردية .

وفي بداية القرن التاسع عشر وتحديداً عام ١٨٦٠، ظهرت أول ثورة كردية في تاريخ الأكراد ، عرفت بـ «ثورة الشيخ عبيد الله النادي» وكان لها برنامج عقلاني يطرح لأول مرة. وصدر العدد الأول لأول صحيفة كردية تصدر باسم «كردستان»، في القاهرة قبل ١١٠ سنوات من الآن.

قبل اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٩ كان قد تم تقسيم كردستان إلى نصفين ، قسم تابع للعثمانيين وآخر تابع للصفويين، وبعد الاتفاقية جزئت كردستان إلى ٤ أجراء ، حيث انقسمت بين تركيا وإيران والعراق وسورية. وقد لعبت الدبلوماسية الكردية دوراً في مؤتمر الصلح، فقد ترأس الوفد الكردي، الجنرال شريف باشا ؛ الذي تحالف مع الأرمن ، حاملاً برنامجاً كردياً واضحاً وصريحاً، وتراسل مع نجيب عازوري واتفقا على مطالبة العثمانيين بالاستقلال سلمياً، مبيناً أن العازوري دعا إلى توحيد العرب والأكراد في مواجهة العثمانيين.

وتبنى مؤتمر «سيفر» حق تقرير المصير للأكراد وإنشاء دولة كردية، ولكن مؤتمر لوزان المنعقد بعد عامين تراجع عن القرار تحت ضغط الكماليين والاستعمار الانجليزي، فلقد كان البريطانيون دائماً ضد أي كيان كردي في المنطقة، مع استثناء، فلورنس الذي كان مع قيام دولة كردية في سورية وأخرى في العراق.

وفي معرض أقيم قبل أسبوعين في لندن، ظهرت وثائق جديدة ، يقول أحدها أن بعض العرب كانوا دعاة قيام دولة كردية في سورية. وبعد ثورة أكتوبر ظهرت الأحزاب الديمقراطية الكردية لأول مرة وكانت برامجها يسارية عامة في جميع مناطق تجمعاتهم، وتشكلت جمهورية «مهاباد» التي دامت حوالي سنة. وكان ظهورها من مظاهر الحرب الباردة بين الشرق والغرب .

وأعرب بدر الدين عن اعتقاده بأن مركز الحركة الكردية انتقل من تركيا إلى مهاباد لفترة بسيطة، وبعد انهيار جمهورية مهاباد، انتقل مركزها الى كردستان العراق.

وبحسب بدر الدين، اعتنت الحركة الكردية بتطبيق الديمقراطية في العراق في مواجهة الديكتاتوريات في جميع المراحل، وعقدت التحالفات مع الحركة الوطنية العراقية من الاحزاب والقوى العربية، وكانت كردستان ضمانة وملجأ للمناضلين العرب تاريخياً وفي جميع المراحل .

وعن علاقة الحركة الكردية بالقوى السياسية العراقية والعربية ، أوضح بان المعارضة العراقية موجودة في كردستان وفعالة .. ومن الأمثلة عليها أن المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي، العراقي الذي حضره عدد كبير من المراقبين العرب الشيوعيين وغير الشيوعيين ؛ عقد تحت حماية الثورة الكردية، معتبراً أنها كانت ضمانة للديمقراطية وللوحدة الوطنية على مدى ٤٠ سنة، وكان شعارها دائماً الديمقراطية للعراق وهذا الشعار

فراعنة يترأس الندوة

مكتوب منذ ٤٠ سنة ، معتبراً انه إذا كانت هناك ديمقراطية فلا يوجد خطر في حصول تقسيم أو تفكيك لمكونات العراق العرقية والمذهبية .

وأضاف المحاضر الكردي أن الأكراد لم يستشاروا أو يشاركوا منذ البدايات في أي شأن يتعلق بتشكيل الدولة العراقية، مما أسهم برأيه في تحويل كردستان الى خراب، حيث قصفت الطائرات وعلى مدى ٤٠ عاماً المناطق الكردية، وبذلك فقد دفع الأكراد ثمناً باهظاً .

الحركة الكردية بعد انتهاء الحرب الباردة

وقال بدر الدين انه منذ سنة ١٩٩٢، تغير الوضع واصبح هناك «حراك» في كردستان العراق، وحدث انسحاب من المنطقة الكردية العراقية، وقامت انتفاضة، وطبق قرار دولي بحماية كردستان «المنطقة الآمنة» وجرت انتخابات برلمانية، بمراقبة دولية عام ١٩٩٢، وقرر أكراد العراق بنتيجتها؛ التمسك بالفيدرالية، وحكموا أنفسهم بأنفسهم . وتمكنت الحركة الكردية من المشاركة بفعالية في موضوع إسقاط الدكتاتورية، ومناهضة آفة الإرهاب ، ودخلت الحركة الكردية في العملية السياسية بكل قوتها، وفي البناء الداخلي المستمر.

وبعد سقوط النظام، تغيرت الأولويات والتحديات، وأصبحت هناك تحديات جديدة أمام الحركة الكردية، فعلى الصعيد الداخلي أصبح ضرورياً تحقيق الانسجام داخل الحركة الكردية في المرحلة الانتقالية للثورة والانتقال الى مرحلة بناء الكيان السياسي، ولهذه المرحلة شروطها الصعبة، وبناء النظام الإداري والدبلوماسي والاقتصادي، بشيء من المرونة والتوازن في مواجهة التحديات وإعادة بناء البنية التحتية وفي موضوع وحدة الحكومة، ووحدة الغطاء السياسي .

وأكد بدر الدين بأن أموراً كثيرة موحدة في كردستان العراق، على صعيد الخطاب السياسي والبرلمان والموقف من الحكومة الفيدرالية ومستقبل العراق، وفي تعزيز دور الأحزاب، وبأن عليها تغيير برامجها وخطها السياسي، وفي الرعاية الاجتماعية لأسر الشهداء والمتضررين لأنه على مدى ٤٠ سنة كانت هناك ثورات وشهداء ..

وبين بدر الدين نمو المنظمات غير الحكومية في المجتمع الكردستاني منذ عام ٢٠٠٠، حيث تشكلت نحو ٤٠٠ منظمة للنساء والأطفال وموضوعات مدنية أخرى. وقال إن مؤتمراً سيعقد لجميع جمعيات الصداقة الكردية العربية في كل بلدان العالم، بدعم وتشجيع من حكومة ورئاسة الاقليم.

وتحدث بدر الدين عما قال إنه «سلخ بعض المناطق الكردية عن كردستان »، وأن مهمة الحركة الكردية معالجة موضوع كركوك بشكل سلمي وبشكل يحصل فيه توافق بين الجميع ، وأن هناك أيضاً موضوع القوميات التي نسميها القوميات الكردستانية والذين هم السكان الأصليون لكردستان، حيث توجد دراسة جدية حول موضوع تقرير المصير لهذه الأقليات سواء بالحكم الذاتي أو أي نوع من الادارة، واعتقد أن الحركة الكردية مستعدة لتحقيق مطالب الأقليات القومية، التي تتركز في المنطقة الكردية،وأشار إلى عدم وجود توافقات داخل هذه الأقليات، فالآشوريين لديهم ثلاثة تيارات، تيار مسيحيي كردي وثان مسيحي عربي، وثالث قومي .. ولهم جميعهم أحزاب ومدارس. ويشكل التركمان ٣٠٠ ألف في كردستان، والكلدانيون ٥٠ الفاً، والآشوريون حوالي ٩ آلاف، وعدة آلاف من العرب .. ونوّه إلى عدم وجود إحصاءات دقيقة رسمية.

وعن الاستثمارات والمشاريع الاستراتيجية ، قال إن الدستور نص على تبعية النفط والآبار الموجودة للمركز في بغداد، أما ما يستجد من آبار فهي للحكومة الإقليمية الكردية، وكذلك موضوع الطرق والمواصلات السريعة .. الخ.

الإسلام السياسي الكردي

وأقر بدر الدين بوجود تحد هام يتسم بالحساسية ، وتستوجب معالجته الحذر، وأن تكون المعالجة بطريقة سلمية وطنية .. هو موضوع الإسلام السياسي. وقال إن وضع الإسلام السياسي طارئ على الحركة الكردية، ولم يكن لها دور أو التزامات سابقة. وقد تشكل الإسلام السياسي الكردي، بعد قرار حركة الإخوان المسلمين في سورية قبل حوالي عقدين بوجوب استقلال الأكراد السوريين وإعلان منظماتهم القومية، وعليه فقد ولد الحزب الاسلامي الكردستاني والاتحاد الاسلامي الكردستاني اللذان يعتبران امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين ، وقد حصلا في الانتخابات الكردستانية على ٣,٥ ٪ ، أي انه لا يوجد لهم تأثير كبير وقد انسلخت عنهم جميع المجموعات الإرهابية .

العلاقات مع دول الجوار

وهناك مهمة أخرى وهي إعادة العلاقات مع دول الجوار كإيران وسورية وتركيا.

مهمات عراقية

وقال إن مهمة تحويل الجيش الكردي الى مهمات أمنية عراقية، تحتاج الى جهود ووقت، ويجب أن تكون هناك دورات وتدريب، وتعزيز العلاقات مع المركز وتقريب وجهات النظر بين المكونات العراقية، معرباً عن اعتقاده بأن الحركة الكردية تقوم بدور إيجابي في تقريب وجهات النظر بين السنة والشيعة العرب بشكل أساسي وهناك اتصالات مستمرة لا يعلن عنها غالباً.

ومن منطلق الحرص على وحدة

العراق وعلى إنجاح العملية الديمقراطية فيه، لصالح جميع المكونات العراقية، فإن الدور الكردي كما كان أيام المعارضة، يسير بطريق تقريب وجهات النظر بين جميع المكونات، وهذا الدور مناسب للحركة الكردية التي تحظى باحترام كل القوى ، فضلاً عن أنه لا مصلحة لها في أن تكون مع طرف دون آخر.

وأكد على الدور الكردي في تمرير الكثير من المواد المتعلقة بحقوق الإنسان والمرأة والمجتمع المدني، وفي إبعاد الحكومات الدينية ، وكان الموقف الكردي واضحاً ومعلناً وشفافاً في هذا الموضوع فيما كان العرب شيعة وسنة على خلاف معنا في بعض هذه القضايا.

وقال إن للأكراد دورهم الكبير في حل العديد من القضايا الاجتماعية على صعيد العراق وعلى صعيد تأمين استقرار المنطقة ، ويعول الكثيرون على الأكراد كنموذج للتغيير الديمقراطي للدكتاتوريات ... وأن الحركة الكردية نجحت في تحقيق مردود ديمقراطي إيجابي على صعيد الوطن العربي .

واتهم الأنظمة العربية بأنها ليست صاحبة مصلحة في تطور العلاقات العربية الكردية، لأن كل القضايا سوف تحل عندئذ بشكل سلمي وهادئ وبدون أي عنف، معتبراً أنه ليس من مصلحة الأنظمة حل مشاكلها بشكل سلمي .

ولذلك رأى بدر الدين أن منظمات المجتمع المدني غير الحكومية، الكردية العربية، تتحمل مسؤولية إنجاز المهمات الديمقراطية وحل المسائل القومية الكردية وغير الكردية، داعياً للتحضير لمشاريع ثقافية مشتركة، والاطلاع المتبادل على قضايا بعضنا، وقال إنه يرى ضرورة إقامة المزيد من الجمعيات غير الحكومية العربية والكردية لما في ذلك من مصلحة مشتركة.

قضايا الصراع العالقة والخلافية .. في المنطقة

- القضية الفلسطينية لم تحل بعد ، والحل الصهيوني لن يمر.
- الحل الديمقراطي للمسألة القومية بعامة تشكل تحدياً للقوميات والشعوب في المنطقة، ذلك أن
- أسلوب عزل الأكراد والابتعاد عنهم واتهامهم، هو أسلوب خاطئ ويزيد من الخلافات .
- المجتمع والأوضاع تغيرت وينبغي إدراك ذلك .

حمادة فراعنة «مدير المنتدى» ..

قال إن الكثير من الأمور التي طرحت نسمعها لأول مرة وهي في بعضها أموراً شائكة وخلافية .

جانب من الحضور

وقال إننا كعرب نشعر بالحساسية والحقد والرفض لأي مشروع استعماري يمس أمننا العربي ويمس عروبتنا ويمس قوميتنا وتراثنا، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أنه يوجد هناك جزء آخر من الناس يعيشون معنا كجزء منا هم ليسوا عرباً ولكنهم موجودين على أرضهم وفي بلادهم ويحتاجون لأن نعاملهم بنفس الاحترام الذي نطالب به الآخرين أن يعاملوننا به.

عمر كلّاب:

تحالف الأكراد والعرب إسلامياً و لم يتحالفوا قومياً، ، العرب افترضوا أنهم جزء من ورثة الاسلام وأن الآخرين لم يرثوها ، وبالتالي كان هناك قصور لدى الكثير من المجتمعات العربية حيال القضية الكردية.

لقد أشرت في حديثك الى موضوع إسرائيل وإلى ما يقال عن جودها في كردستان العراق، هذه العلاقة يشوبها الكثير من ظلال الشك. ولكن الآن وبحسب العرب يبدو شكل الحل الكردي وكأنه على حساب المسألة العراقية نتيجة استغلال ظرف دولي أو ظرف اجتماعي أو ظرف سياسي، وكأن الاكراد استقووا على العروبة في الموضوع العراقي نتيجة للظرف السياسي الجديد القائم في العراق.

جمال الرفاعي:

ربما كان هناك خطأ تاريخي حصل في الوطن العربي تحدثنا عنه عدة مرات سابقاً، وهو أن بعض الأنظمة العربية التي تستند إلى اطار عقائدي معين في بعض الحالات، قامت بإحداث شرخ ما بين بعض العرب وما بين هذه الأقليات التي تحمل الهوية الثقافية والحضارية العربية وترتبط بنا بالثقافة العربية الإسلامية، سواء أكانوا غير مسلمين أو غير عرب، مثل: الأمازيغ، الأقليات في السودان، ورأينا ماذا جرى في العراق.

إن حل موضوع كركوك بطريقة

عادلة هو باب المصالحة الجديدة التاريخية بين العرب الأكراد، وكنت قد اطلعت في زيارة لي إلى السليمانية بدعوة من جلال الطالباني عندما كان رئيس الدور لمجلس الحكم الانتقالي، واطلعت على الأراضي المقتطعة من كردستان وعدد المهجرين الذين أحضروا من الجنوب ومن الشمال لتغيير الوضع الديمغرافي في منطقة كركوك . ولذلك أعتقد أن حل قضية كركوك يعتبر مدخلاً يشكل حلا تاريخياً بين العرب والأكراد.

واختلف مع بدر الدين من حيث أن الظروف الدولية قد تسمح الآن للأكراد بالاستقلال، وطالباني ذكر بان الاستقلال حلم تاريخي ، ولكننا لا نفكر به الآن، ولا نستطيع أن ننفذه الآن. إن هذه الطموحات مشروعة ونحن نؤمن بحق تقرير المصير للشعوب، نعم يحق للأخوة الأكراد ذلك ولكن في إطار توافق وتصالح بين العرب والأكراد بما لا يضر بالمصلحة الوطنية العراقية والمصلحة الوطنية السورية.

بالنسبة لسورية هناك ظلم لحق بالأكراد في سورية، ولكن علينا في هذه الظروف أن نقف فيها جميعاً في وجه ما قد يكون مؤذياً لنا جميعاً على هذه الأرض، بخاصة أن القيادة السورية بصدد إعطاء الجنسية للأكراد السوريين الذين لم يحصلوا عليها من قبل، وهذه ليست منحة .

د. محمود عليمات:

أنا شخصياً لم أسمع بوجود (٤٠٠) منظمة غير حكومية على أرض كردستان العراقية، ولم أسمع من أي مسؤول كردي أو من أي جمعية كردية لحقوق الإنسان أو حتى من مواطن كردي ، أي تصريح أو استنكار في عملية الإرهاب المنظم الجارية ضد العرب السنّة في غرب العراق، ثم تكلمت بأن الحركة في كردستان تريد تثبيت الديمقراطية في العراق فكيف لها ذلك ونحن نطالب بالطائفية وبالمذهبية والعنصرية؟

الوضع أكبر من الأكراد ومن المنطقة

صلاح بدر الدين:

تحدث البعض بأن الأكراد يستغلون الوضع. إن أي شعب مضطهد يتمنى أن تأتي ظروف محلية وإقليمية ودولية مواتية لحل مسألته، الوضع الآن مؤهل لمعالجة جميع المسائل الاثنية والقومية، وحرية الإعلام متوفرة! هذا وضع مناسب لجميع فئات الشعب العراقي، المسألة ليست تآمرية، الوضع أكبر من الأكراد وأكبر من كل المنطقة، فقد أصبح هناك تغيير في موازين القوى بعد توقف الحرب الباردة، وأعتقد أن أي نظام ديكتاتوري سيكون مصيره بهذه الطريقة. توجد الكثير من الأنظمة الديكتاتورية في كثير من البلدان سقطت أنظمتها ولا يوجد بها أكراد ، إنما تمنى الأكراد أن يأتي هكذا يوم، والأغلبية الساحقة تمنت رحيل النظام وأن يأتي نظام آخر، وهذا ما حصل في العراق.

أوافق على أن بعض الأنظمة العربية هي المسؤولة عن الشرخ الحاصل بين الأكراد والعرب، وأرى أن حل مسألة كركوك هو حل (مصغر) للوضع القومي في كل العراق.

الموقف من سورية ..

وأختلف مع القائل بوجود ظلم كبير على أكراد سورية، هناك ضغط أمريكي صهيوني على النظام السوري، لكونه نظاماً ديمقراطياً وجاداً في العمل من أجل تحرير فلسطين، ومع القضية الفلسطينية. لكن النظام العراقي غير ديمقراطي، صحيح انه توجد خلافات بينه وبين أمريكا، فالنظام في العراق سابقاً صار معه خلافات لكن على موضوع «الموقع والدولة». لكن المسألة في لبنان مختلفة ؛ الشعب اللبناني يريد أن يستقل، والتخلص من الوصاية ومعه كل الحق.

والمعارضة السورية تريد التغيير، لكننا لا نريد أن يأتي الأمريكان كبديل للنظام ، والأمريكان أيضاً غير مستعدين أن يحلوا محل نظام في أي بلد في العالم سواء كانت لهم مصالح نفطية أوغيره فيه، فهم غير مستعدين للمجيء وتحمل أعباء جديدة. الأمريكان يريدون أن يضربوا النظام السوري ولا يجب علينا أن نساعدهم.

إن أسباب خلاف المعارضة السورية مع النظام السياسي في سورية تتمثل في: الحزب الواحد والأحكام العرفية وحالة الطوارئ وملاحظات على الدستور وسجون ومعتقلات يومية .. وتساؤلات عن الجولان المحتل، فيما هو يدعم المقاومة في لبنان ..

علم العراق

وحول العلم العراقي: إن برلمان كردستان أقر دستوراً باسم دستور إقليم كردستان ومثبت فيه أن كردستان جزء من العراق. لكن ثمة اشكالية تتعلق بعلم العراق، حيث تحت ظل هذا العلم، حدثت إبادة في حلبجة وحزب البعث، عمل ما يريده ضد الأكراد، وبالتالي نحن غير مستعدين أن نبقى تحت ظل هذا العلم ليس لأنه علم عراقي وإنما لأنه يعتبر شعاراً لحزب البعث فالأكراد منذ القديم طالبوا بتغيير العلم، وهناك مطالبة بتغييرالنشيد الوطني بحيث يعبر عن جميع مكونات العراق، وليس مكون واحد فقط، فلذلك المسألة ليست مسألة أننا ضد العلم العراقي، وحتى تحل هذه الاشكالية سيبقى العلم العراقي مرفوعاً في كردستان .

الأكراد جميعهم سنة. ولكن كيف ندافع عن العرب السنة وجميع المنظمات الارهابية مرتكزة في مناطقهم وكانوا ضد العملية السياسية؟ فكيف ندعمهم؟ رغم ذلك فقد كنا نستقبل الوفود، وكانوا يصرحون بأنهم مع مطالبنا ، لكن الوضع الآن اختلف. الأكراد هم الوحيدون الذين لا يوجد عندهم مرجعيات دينية، للعرب شيعة وسنة مرجعيات دينية ونحن قضية

قومية، يوجد لنا مرجعيات سياسية وطنية.

شاكر الجوهري :

هل جاء الأمريكان إلى العراق خدمة لإسرائيل أم لأجل اقامة الديمقراطية؟ هذا السؤال أطرحه لأنك تتحدث عن عملية ديمقراطية في العراق تأتي بحل لمسألة القومية والمذهبية في العراق في حين أنها في الواقع ، قسمت العراقيين العرب إلى سنة وشيعة، وقسمت القوميات العراقية المتآخية. الحرب بين الدولة العراقية والأكراد قديمة ، وكانت موجودة أيام عبد الكريم قاسم لكن بعض الشيوعيين والشعوبيين يرفعون علم عبد الكريم قاسم ! السؤال، كيف يكون الأكراد عامل وحدة أساسية في العراق وهم الذين ما زالوا حتى الآن كما تقول يعملون على توحيد الإدارتين الكرديتين بالتدريج.

ولدي سؤال من شقين، أولهما: ما هو حجم الوجود الإسرائيلي في كردستان؟ وأنت اعترفت ضمناً بالوجود الاسرائيلي في كردستان، هنالك مؤلفات تتحدث عن الدعم الإسرائيلي للحركة الكردية على مر التاريخ، وثانيهما إلى أي حد يمكن أن تصلوا مع الأمريكان ، وما هي الحدود التي تسمح بها أمريكا للحركة الكردية؟ وما هي حدود الدولة الكردية؟

فؤاد درويش معمر :

كانت المنطقة قبل سايكس بيكو تحت تأثير الطابع الديني في كل أجزاء الشرق الأوسط. بعد تفتت السلطنة العثمانية، تقسمت الحضارة الاسلامية إلى عدة دول، ولم يسمح للمشروع الاسلامي حتى الآن إلا في جزيئات ودول محددة . ثم بعد سايكس بيكو أتت للمنطقة التقسيمات و قضية القوميات، وكان هناك المد القومي العربي، مما أدى إلى نتائج وكوارث كبيرة جداً، وألحق بها الكثير من الخسائر نتيجة لتحول هذه النظم القومية إلى نظم حاكمة مارست كل وسائل غياب الديمقراطية، وانتهى المشروع القومي دون أن يحقق آثاراً سوى الآثار السيئة.

الآن نتحدث في ظل تفتت وانهيار القوميات ، ألا ترى أن المشروع القومي العراقي هو إعادة تدوير للصراع في ظل هيمنة قوى جديدة في هذه المنطقة؟ وهل ترى أن عملية إعادة التدوير هذه يمكن أن تنتج قيماً ديمقراطية ؟

د . محمد الصويركي:

إن المجتمع العربي ليس له أدنى ثقافة عن القضية الكردية، لأن الأنظمة العربية التي كانت تتعامل مع المشكلة الكردية سواء أكان ذلك في سورية أو العراق، كانت ترفض وتتهيب أن تنشر أي شيء عن الأكراد . لذا فالمطلوب من المثقفين ومن الصحفيين العرب قراءة التاريخ الكردي .

لقد قاتل الأكراد (بسبب عصبيتهم الدينية) مع العثمانيين وهم الذين (حرروا تركيا) ! ووعدهم كمال أتاتورك بالحكم الذاتي عند النصر، وبعد ذلك انقلب أتاتورك عليهم وحولهم إلى مطاردين ولا زالت قضية ٢٠ مليون كردي قائمة في تركيا مضطهدين وليس لهم أي حكومة .

وفي سورية يوجد الشيء نفسه، يوجد٢٠٠ ألف كردي لهم حوالي ٤٠ سنة ليس لهم أي حقوق! وفي لبنان يوجد كذلك أكراد مضطهدون ولا يحملون سوى شهادة قيد فقط، وسبب ذلك هو الوضع الطائفي في لبنان، وبعضهم تحول إلى المسيحية حتى يأخذوا الجنسية اللبنانية .

المشكلة هي أن الأنظمة العربية أنظمة ديكتاتورية، لم تعط العربي حقوقه، فكيف ستعطى الأقليات الأخرى؟ هي إذن ليس لديها استعداد لحل هذه المشكلة، والمطلوب خلال الظروف المتغيرة الراهنة من الأكراد، أن لا يتعصبوا لكرديتهم؛ فهم أخوة للعرب، وأدعو لإنشاء جمعية للأخوة العربية الكردية في الأردن. وأذكر بأن الذي قاد الثورة العربية هو جعفر باشا العسكري .. وهو كردي كان مع الأمير عبدالله، وكان رشيد المدفعي الذي رفع علم الثورة في بيروت ودمشق كردياً. ومن الأكراد المشاهير أيضاً أحمد شوقي وعباس محمود العقاد، وقاسم أمين محرر المرأة، والمصلح محمد عبده، ومفتي سورية السابق الشيخ أحمد كفتارو والمفكر الإسلامي البوطي.

وأدعو أيضاً الجامعات الأردنية إلى إبراز مساهمة الأكراد مع إخوانهم العرب في صنع الحضارة.

فالقومية الكردية هي الوحيدة غير العربية التي لا يوجد بها عداء للعرب. إن بعض العرب يتحامل على الأكراد من منطلق الجهل بالشعب وبمساهماته التاريخية والثقافية .

د . روحي شحالتوغ:

الأكراد من المكونات الرئيسية للشعب الأردني، فنحن في الأردن لا يوجد عندنا حساسيات، وقد نشأ الأردن تعددياً، وكان أحد رؤساء وزاراتنا كردياً، هو المرحوم سعد الدين جمعة. وأنا أود أن أسأل عن مفردة «الشهداء» التي وردت في سياق حديث بدر الدين هل هي من الفكر السياسي أم هي موروث إسلامي خاص بنا نحن المسلمين سواء كنا عرباً أو غير عرب؟ فالباكستانيون يقولون «شهيد» والأتراك يقولون «شهيد» و الشركس يقولون «شهيد»، فهل هذا الفكر السياسي في تعظيم الموتى جزء من ثقافة الأكراد؟ لا يوجد في قرآننا مع ذكره لكلمة شهيد أكثر من ١٠٠ مرة، مايدل على أن قتيل الحرب هو شهيد ، وفي الآية التي نقرأها باستمرار «ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون»، لا يوجد كلمة شهيد .لو اجتمعنا قبل ٤٠ سنة في هذه القاعة، لكان لا بد أن يكون

اجتماعنا سرياً جداً، وسنوصف جميعاً بأننا شعوبيين وبأننا انفصاليين وعملاء، لقد تطور الزمن وتطور الإنسان وثقافته وحضارته وتكرست الإيجابية.

صلاح بدر الدين :

يوجد تقدم في العملية السياسية العراقية ، وبدأت الناس تشعر بأنه يكفي دم ومواجهات، وقسم ممن قاطعوا الانتخابات شاركوا مؤخراً في العملية السياسية التي تحرز تقدماً وتتواصل برغم الصعوبات. والصراع سيؤدي إلى تعميق العملية السياسية .

الحركة الكردية .. والأمريكان ..

أما بالنسبة للسؤال الذي يقول هل جاء الأمريكان إلى العراق خدمة لإسرائيل أم لأجل الديمقراطية ؟ هذا سؤال كبير وتاريخي، كان يجب أن يطرح منذ ٥٠ عاماً في المنطقة. إنها ليست المرة الأولى التي يأتي فيها الأمريكان إلى بلد عربي، الأمريكان موجودون في المنطقة ، إنما تحولوا من منطقة إلى أخرى. ولكن بعد توقف الحرب الباردة وزوال وسقوط الدول الاشتراكية، تغير الموقف الأمريكي و لم يعد كالسابق حتى بالنسبة للقضية الفلسطينية ولو لفظياً، إذ نجد الرئيس الأمريكي يصرح بالكونجرس وعلناً انه مع قيام دولة فلسطينية مستقلة، هذا ما لم يطرح سابقاً.

أعتقد بأن شعور الأمريكان بأنهم القوة العالمية الوحيدة، جعلهم يدركون مسؤولياتهم وبأهمية تأمين الاستقرار في المناطق البترولية. فأهم شيء بالنسبة للأمريكان هو إسرائيل والنفط والدول الحليفة لها بالشرق الأوسط، فهذه الإستراتيجية لم تتغير، ولكن يوجد بعض التغييرات في موضوع الديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق المرأة، وهي المسائل التي لم تكن مطروحة سابقاً .

لقد ظهرت سابقاً أحزاب كردية ديمقراطية يسارية معادية للأمريكان وللغرب، لكن الأمور تغيرت فالحركة الكردية ترى أن الأحزاب العربية لا تتطرق في برنامجها للمسألة الكردية، وتتحدث فقط عن الأجندة العربية، حتى الجامعات العربية لا تتطرق للقضية الكردية.

بدر الدين يتحدث في الندوة

وهناك مصلحة أمريكية في الإصلاح والديمقراطية والتغيير في الشرق الأوسط لإزالة الديكتاتوريات.

ويجد الأكراد تقارباً بين الشعارات الأمريكية المطروحة وبين مصالحهم الراهنة، وبالنسبة للعراق لا يوجد تناقض بين الموقف الكردي والموقف الأمريكي، كل المكونات العراقية «وليس الأكراد فقط» تتعاون لأجل حكومة وطنية متحدة، ولأجل التغيير ومواجهة الإرهاب.

وأما القول بأن الأمريكان جاءوا إلى العراق لوجه الله، فهذا غير صحيح، فلهم مصالح نفطية ومن مصلحتهم تحقيق استقرار المنطقة وضمان وجود إسرائيل بسلام. كل شعوب المنطقة مسؤولة عما يجري الآن، الأكراد لا يوجد لهم سلطة ولا دولة ولا قرار، فيما توجد للعرب ٢٢ دولة مسؤولة وليس الأكراد، وحتى الآن القضية الكردية لم تحل بعد.

ولماذا يطرح الموضوع في الجانب العراقي فقط بهذه الحدة؟ نحن نعتقد أن موقف أمريكا يحمل بعض التراجع، وخطابها ليس خطاباً إمبريالياً فكونداليزا رايس قالت في جامعة القاهرة نحن أخطأنا ٦٠ سنة عندما تعاملنا مع الديكتاتوريات، إذن هناك تغير في الموقف الأمريكي، وهناك توافق بين التوجه الأمريكي وبين مكونات العراق وبخاصة الأكراد. وبعبارة أخرى، هناك مصالح كردية مشتركة مع الأمريكان وتفاوض على الكثير من القضايا وتحالف على الأرض. أما بخصوص إيران، فإنها تلعب على الطرفين ويمكن أن تتحالف مع الأمريكان بنتيجة مفاوضات جدية جارية، أما تركيا فهي عضو في الناتو وتريد الدخول إلى الاتحاد الأوروبي.

.. ومع إسرائيل .. هنالك أيضاً من يتقبل إسرائيل عربياً، وهناك من يتعامل معها رسمياً، حتى على الصعيد الفلسطيني الرسمي هناك حوار معها بين اتفاق واختلاف. وأنه إذا كان هناك مسؤولية فهي مسؤولية عربية إقليمية، إن مجيء الأمريكان إلى العراق، ليس ضد مصلحة إسرائيل، والموضوع الإسرائيلي موضوع شائك ،كموضوع عربي وشرق أوسطي وعالمي لم يحل بعد .

أما عن حجم الوجود الإسرائيلي والدعم الإسرائيلي للأكراد؟ لقد وقال

وفد «التوافق الإسلامي» حين التقى مسعود البرازاني قبل الانتخابات؛ بعدم وجود إسرائيليين في مطار أربيل كما يشاع. إن مصلحة الأكراد ليست مع إسرائيل وإنما مع ٣٠٠ مليون عربي، ذلك ان ثقافتنا ومصالحنا وحدودنا مشتركة مع العرب ونحن نعيش سوياً معهم .

ويدرك الإسرائيليون أيضاً ان مصالحهم مع العرب وليس مع الأكراد، وأحيلكم إلى كتاب بيرس عن الشرق الأوسط. فما هي اذن أسباب المخاوف العربية من تعامل الأكراد مع الإسرائيليين ، إذا كان برنامج الأكراد ينص على التعاون مع العرب !؟ واذا ما تم فتح قنصليات إسرائيلية في أربيل فإن هذا سيقوي العلاقات مع العرب .

وحول تآخي القوميات .. العلم العراقي .. الشعوبية .. الإدارة الكردية .. فشل المشاريع القومية:

ليس هناك شيء اسمه تآخي القوميات العراقية ، ولكن هذا ليس ذنب القوميات ، ولكن النظام لم يشكل حكومة يتعزز فيها تآخي القوميات وما كان هناك وجود لهذا التآخي .

أما موضوع العلم العراقي فهذه مسالة شكلية فعلم عبد الكريم قاسم علم عراقي أيضاً، ودستور إقليم كردستان يؤكد على أنه جزء من العراق في إطار الجمهورية العراقية .

مصطلح الشعوبية مصطلح عفى عليه الزمان، وإذا لم تتكرر يكون أفضل.

الإدارة الكردية موجودة، والأهم الخطاب والموقف السياسي، والحل سيكون بين الحزبين الرئيسيين بحيث تكون هناك إدارة لامركزية في السليمانية وفي دهوك، وإدارة حكومية مركزية في اربيل كعاصمة. وليس شرطاً توحيد كل شيء، وموضوع الإدارة الواحدة سيحل مع الزمن لصالح اللامركزية.

أما موضوع الدولة الكردية غير مطروح الآن حتى يمكن الحديث عن حدودها.

وحول فشل المشاريع القومية، فإنه فشل على الأقل عربياً ، ولا يوجد هناك انهيار للقوميات، وإنما فشل المشروع القومي الشوفيني، فالمشاريع القومية الأوروبية حسمت موقفها مع الكنيسة وكانت ديمقراطية. لكن دولنا القومية لم تطبق الديمقراطية، و لم تحسم الموقف من الدين، وأصبحت اجتماعياً عقبة أمام التقدم، وهناك مشاريع وأفكار قومية متعددة، وهناك شعوب لم تتحرر بعد والقضية القومية أي الفلسطينية لم تحل بعد، لذلك لا يمكن القول بأن مرحلة القوميات قد ولت.

كذلك لا توجد مشكلة كردية، بل بالعكس، يوجد تسامح من الأغلبية مع الأقليات. وعلاقاتنا مع الأردن هي الأقوى، وأول خطوط جوية رسمية هي الخطوط الملكية .

بالنسبة لموضوع الشهداء نحن نعتبر هؤلاء الفدائيين هم شهداء الحرية، وأنا لا أتكلم كرجل دين وإنما أتكلم كعلماني .

حمادة فراعنة:

إننا مهتمون بقضية الأكراد ليس لأننا نحب الأكراد وإنما لأننا نحب أنفسنا نحن العرب .. وأنا كعربي يوجد لي مصلحة لدى الأكراد والأفارقة والأمازيغ والأقباط. ولنا مصلحة في التعامل مع الآخر باحترام، وعلى هذه القاعدة، نمد يد الاحترام والتعاون والندية والتكافؤ، بدون مواربة أو تضليل أو وجل أو كذب على الآخر. من هنا فإن هذا اللقاء ليس فقط لقاء معرفة، وإنما لأجل وضع أرجلنا على الطريق الصحيح ، مع قوميات وشعوب تستحق المحبة والاحترام والتقدير وفي الطليعة: الأكراد والأقباط والأمازيغ والأفارقة.

ويجب أن نعترف أننا فشلنا في نسج علاقات ودية متكافئة مع القوميات الكبيرة المحيطة بنا، التركية والإيرانية والأثيوبية، التي تعيش كجيران للعالم العربي. واضع هذه التحديات أمام النخبة التي حضرت اللقاء، كأحزاب وكمثقفين وكصناع رأي عام، وأدعو إلى فتح الآذان والآفاق على هذه القضايا التي اعتقد أنها تمس مصالحنا واحترامنا لأنفسنا بقدر احترامنا للآخرين.

صلاح بد الدين . . . سيرة موجزة

صلاح بدر الدين مواطن سوري معارض ورئيس أحد الأحزاب السياسية الكردية المحظورة في سورية، وبالتالي فهو معارض للنظام السوري. ناضل في صفوف الثورة الفلسطينية، وعاش بعض أزماتها وحصارها، وكان صديقاً لبعض قياداتها وللشهداء : ياسر عرفات وخليل الوزير وصلاح خلف . وكذلك لنايف حواتمة وجورج حبش.. ولعب دوراً أساسياً في تعريف الشعب الكردي بعدالة قضية ومعاناة الشعب الفلسطيني.

يقيم الآن في كردستان العراق، ليس له موقع رسمي هناك. ولكن له الموقع والاحترام الكبير الذي يستحقه لدى القيادة الكردية في شمال العراق. وهو متفرغ في مجال تعميق العلاقات العربية الكردية، وبسبب العلاقة التي تربطه بالقيادة الفلسطينية وبالشعب الفلسطيني، فقد شهد تأسيس أول جمعية صداقة عربية كردية في فلسطين.

مركز حماية وحرية الصحفيين

٧ سنوات دفاعاً عن حرية الإعلام

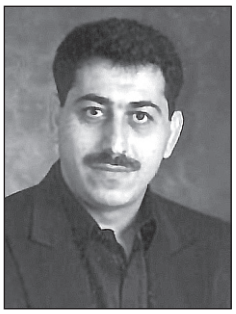

نضال منصور*

◄ لم نكن نفكر بتأسيس مركز حماية وحرية الصحفيين قبل عام ١٩٩٧، ولكن «خطيئة» الحكومة باقرار قانون مؤقت وسيء للمطبوعات والنشر كان نقطة التحول المفصلية.

عام ١٩٩٧ اعتبر عاماً اسوداً لحرية الصحافة في الاردن، ووصف رئيس الحكومة في ذلك الوقت بانه من اعداء الصحافة كان تراجيدياً وهاماً، ففي ذلك العام أغلقت الحكومة بعد إصدار القانون المؤقت ١٣ صحيفة اسبوعية، وعادت عن قرار الانسحاب من ملكية الصحف اليومية، وغلظت العقوبات في القانون وزادت من الممنوعات والمحرمات التي لا يجوز الاقتراب منها.

والاهم أن الصحفيين في هذه المحنة شعروا انهم وحيدون لا بواكي لهم، فلم تخرج المظاهرات الرافضة لاغلاق الصحف ولم تشهد الحياة العامة حالة رفض شديدة لما يجري حتى بعد الاعتداء على الصحفيين من قبل رجال الامن.

ولم يكن حال نقابة الصحفيين مختلفاً عن حالها المعتاد، فلم تبد مقاومة شديدة للقانون، وظلت شعرة معاوية بينها وبين الحكومة قائمة بل يمكن القول اكثر من ذلك بان الحكومة نجحت «باحتوائها» وامتصاص غضبها.

في ظل هذه الاجواء التي كانت تعصف بحرية الصحافة تولد شعور قوي باهمية ولادة مؤسسة مستقلة تعنى بحرية الاعلام في الاردن وتدافع عن الصحفيين .. فكان تأسيس مركز حماية وحرية الصحفيين في أواخر عام ١٩٩٨ كمؤسسة مدنية غير ربحية.

باشر المركز أنشطته وبرامجه عام ١٩٩٩. وبعيداً عن التنظير لم يكن المركز يملك رؤية استراتيجية بل كان مندفعاً للتعامل مع الواقع الاعلامي بأولوياته الشائكة.

كان المشهد مؤلماً، فالصحفيون رواد دائمين للمحاكم، والقضايا التي تقام عليهم لا تجد صدى واهتماماً من الرأي العام ولا تجد مناصرين للدفاع عنهم.

الصحفيون وخاصة من الصحف الاسبوعية لا يملكون ثقافة قانونية للتعامل مع المحاكم، والمحامون مستنكفون عن تولي قضايا الصحافة التي في غالبيتها لا تحقق عائداً مالياً، بل تعد عملاً تطوعياً.

ولذلك كان البرنامج الاول للمركز هو «حماية الصحفيين»، وقد بدأ بورشات لتوعية الصحفيين بالمشكلات التشريعية وآليات التعامل معها.

وتطور مع تراكم الخبرة ليصبح برنامجاً من حلقات مختلفة يبدأ بتدريب الصحفيين، مروراً بتدريب المحامين ليصبحوا اكثر تخصصاً بقضايا الصحافة وحرية التعبير، ومن ثم تم تأسيس مركز المساعدة القانونية للإعلاميين ليقدم كافة الاستشارات القانونية، والدفاع عن الصحفيين في المحاكم مجاناً.

لم يتوقف برنامج حماية الاعلاميين عند هذه الحدود، بل امتد للتفكير والتأكيد على ان التغيير في حرية الاعلام لن يتحقق دون المضي في تغيير «المناخ» الحاكم لحرية الاعلام.

ولذلك بدأنا في المركز بالتوجه نحو البرلمان والحكومة والسلطة القضائية ومؤسسات المجتمع المدني للحوار والعمل معها من اجل دعم توجهاتنا وافكارنا في ميدان حرية الاعلام.

المركز اليوم وبعد سبع سنوات على تأسيسه تخطى حدوده المحلية وانطلق بانشطته وبرامجه في العالم العربي بشراكات وتعاون مع مؤسسات دولية.

ربما كان برنامج «حماية الصحفيين» حجر الزاوية لعملنا وهاجسنا، ولكننا لم نغفل أهمية التدريب المستمر لتطوير مهارات الصحفيين واحترافهم، فالمشكلة ليست دائماً في تغول الحكومات على حرية الصحافة، بل ايضاً في ضعف الحالة المهنية عند الاعلاميين وعدم الالتفات لاخلاقيات ومدونات السلوك المهني.

وايضا وجدنا أن من المهم ربط الصحفيين بتكنولوجيا المعلومات، وتوفير منح لهم لتعلم اللغات.

فمن المخجل في هذا الزمن أن تكون منقطعاً عن ثورة الاتصالات، وان لا تكون قادراً على التعامل مع العالم بتنوعه اللغوي والثقافي.

والحقيقة التي يجب ان لا نقفز عنها ونتجاهلها ان مشوار عملنا لم يكن سهلا، ومفروشا بالورود، بل تعرضنا في بداية عملنا «لحملة ظالمة» استطعنا ان نتعامل معها ونتغلب عليها، بدعم الاصدقاء والمؤمنين بحرية الاعلام.

وآخر الكلام .. تحقيق حلم الاصلاح والديمقراطية لن يحدث بين ليلة وضحاها، ولا بعصا سحرية، بل يحتاج إلى نضال وعمل دؤوب.

وحرية الصحافة التي دعا جلالة الملك عبدالله ان تكون حدودها السماء، تجد حتى هذه اللحظة مناوئين لها وخصوم ممن لا يؤمنون بأردن ديمقراطي وعصري. فهل ندعهم يفرضون أجندتهم .. أم نتكاتف ونتحالف دفاعاً عن «حلمنا الديمقراطي»؟!

---

* رئيس مركز حماية وحرية الصحفيين ورئيس تحرير جريدة الحدث الأسبوعية.

معتز الفجيري

السؤال الذي يفرض نفسه بعد صدور التقرير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالحة:

هل تستفيد الدول العربية من درس المغرب في التصالح مع ماضي انتهاكات حقوق الإنسان؟!

ضمن التحقيقات التي أجرتها هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب حول انتهاكات حقوق الإنسان طوال فترة حكم الملك الحسن الثاني، أعلن في الأسابيع القليلة الماضية عن اكتشاف مقبرة جماعية ضمت رفات نحو ١٠٦ أشخاص، لقوا حتفهم أثناء قمع حركة احتجاجية بمدينة فاس في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، وقبل ذلك بفتره وجيزة كانت الهيئة قد أعلنت عن العثور في جنوب البلاد على رفات ٥٠ معارضاً مغربياً خلال فترة حكم الملك الحسن الثاني. وقد جاءت هذه التطورات في وقت كانت تستعد فيه الهيئة، المعنية بالنظر في انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة التي ارتكبت في المغرب في الفترة ما بين عامي ١٩٦٠ وحتى ١٩٩٩، لتسليم تقريرها النهائي للملك محمد السادس بعد عمل استغرق ثلاث سنوات. وقد أمر الملك محمد السادس فور اطلاعه على التقرير بنشر نتائجة وتوصياته للرأي العام. ورغم ما يمكن أن يقال عن سلبيات اعترت عمل واختصاصات اللجنة، إلا أن ذلك لا يقلل من حقيقة كونها أول كيان من نوعه في العالم العربي يأخذ على عاتقه محاولة إحداث قطيعة مع انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي من خلال الاستماع والبث الحي لشهود الضحايا وذويهم، والتحريات الميدانية لجمع الأدلة والوصول للحقائق، والاطلاع على السجلات والوثائق، ودراسة سبل توفير التعويض المادي والمعنوي لهم أو ما يعرف بجبر الأضرار. وقد نجحت الهيئة بكل المقاييس طوال مدة عملها في تفعيل الحوار المجتمعي بالمغرب حول قضايا حقوق الإنسان، ولعبت دوراً تعليمياً وتربوياً من خلال بث جلسات الاستماع لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في القنوات التلفزيونية العامة، كحدث غير مسبوق في الخبرة العربية.

المغرب/ منظر عام

خطوة في طريق المصالحة

لقد جاءت التجربة المغربية كنتاج لكفاح طويل خاضه المجتمع المدني والحركات السياسية طوال عقود ما بعد الاستقلال. وقد حدثت النقلة النوعية في طبيعة التفاعلات بين النخبة الحاكمة والقوى السياسية في المغرب عام ١٩٩٨، عندما شكلت أول حكومة في تاريخ المغرب من المعارضة برئاسة عبد الرحمن اليوسفي. وعقب تسلم الملك محمد السادس السلطة، ووسط انتقادات متكررة لسلبية الدولة المغربية في التعامل مع ملف المختفين قسرياً، أعلن الملك محمد السادس عن تشكيل هيئة تحكيم لتعويض ضحايا الاختفاء والاحتجاز القسري وذويهم، وعملت هذه الهيئة حتى عام ٢٠٠٣، ورغم أنها أصدرت نحو ٣٧٠٠ قراراً نهائياً بالتعويضات، إلا أنها انتقدت بشدة من جانب الفعاليات الحقوقة المغربية كون عملها لم يتسم بالشفافية اللازمة وكانت تابعة بشكل كبير للملك كما أنها تعاملت بانتقائية مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الأمر الذي حدا بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وهي مؤسسة وطنية مغربية تأسست عام ١٩٩٢، أن أوصى الملك بالمبادرة بتشكيل هيئة مستقلة للحقيقة والمصالحة لكي تتعامل مع ملف انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي وتسعى لكشف الحقيقة للرأي العام والتعويض المادي والمعنوي للضحايا. إن مثل هذا النوع من التجارب يعرف في أدبيات حقوق الإنسان بالعدالة الانتقالية، وقد شهدت كثير من دول العالم تطبيقات لها كما حدث في جنوب افريقيا عقب انتهاء الحكم

العنصري، وأيضا بعد سقوط الأنظمة القمعية في بعض دول أمريكا اللاتينية مثل بيرو وتشيلي، وإن اختلفت ممارستها من دولة لأخرى، طبقاً لظروف تطورها السياسي، إلا أن الأصل في هذه التجارب أنها تعبر عن فترة انتقال وتحول في النظام السياسي، يسعى المجتمع فيها إلى إحداث قطيعة مع الماضي والتصالح بين قطاعاته المجتمعية المختلفه. ولكن في إطار التجربة المغربية ورغم حدوث تحولات سياسية في نهاية التسعينيات نتج عنها اتساع الهامش الديمقراطي بالمقارنة لباقي دول المنطقة العربية، إلا أن أركان وهياكل النظام القديم لازالت موجودة ولم يحدث تحول كامل نحو الملكية الدستورية الديمقراطية. أي أن تجربة العدالة الانتقالية في المغرب تمت من داخل النظام وهو ما يفسر اخفاقها الكامل في تقديم مسؤولي انتهاكات حقوق الإنسان للعدالة بل الاكتفاء بتحديد الضحايا وتقديم شهاداتهم للرأي العام من خلال جلسات الاستماع العمومية دون حصر أو تحديد للمسؤوليات الفردية لجلاديهم. من ناحية أخرى وحسب تقرير أخير لمنظمة هيومن رايتس ووتش أخفقت الهيئة في التعامل بشكل عادل ومنصف مع ملف ضحايا الدولة من أبناء الصحراء المغربية، والتي تسعى للانفصال عن المغرب منذ السبعينيات، نظراً لحساسية هذه القضية بالنسبة للحكومة المغربية.

توصيات وقرارات الهيئة

في إطار جهودها للكشف عن مجهولي المصير، يذكر التقرير النهائي للهيئة أن العدد الإجمالي لحالات الأشخاص الذين تم استجلاء الحقيقة عن مصيرهم هو ٧٤٢ حالة، وقد توصلت قناعة الهيئة إلى أن نحو ٦٦ حالة تعد حالات اختفاء قسري، وأن من واجب الدولة متابعة الكشف عن مصيرهم.من ناحية أخرى قررت الهيئة تعويض ٩٢٨٠ ضحية من بينهم ١٨٩٥ ضحية صدرت لصالحهم قرارات بتعويضات إضافية غير مادية لتأخذ صور الإدماج الاجتماعي وتسوية أوضاع إدارية ووظيفية. كما صدرت لصالح ١٤٩٩ ضحية أشكال أخرى لجبر الضرر غير التعويض المادي حيث سبق لهم ان استفادوا من تعويضات مالية بموجب هيئة التحكيم للتعويض التي شكلت قبل هيئة الإنصاف والمصالحة. وانطلاقاً مما توصلت إليه الهيئة من تضرر بعض الجماعات والمناطق بشكل مباشر أو غير مباشر جراء العنف السياسي والانتهاكات التي حدثت، أوصت الهيئة ببعض الإجراءات لجبر الضرر الجماعي من خلال تبني ودعم مشاريع وبرامج للتنمية السوسيو–اقتصادية أو الثقافية

الملك محمد السادس

لصالح مدن وجماعات ومناطق معينة. وفي إطار توصياتها لضمان عدم تكرار مثل هذه الانتهكات مرة أخرى، أوصت الهيئة بضرورة تبني إصلاحات دستورية وتشريعية في مجال حقوق الإنسان وإدخال إصلاحات في مجال الأمن والعدالة والسياسة الجنائية وإقرار استراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب لمرتكبي جرائم انتهاكات حقوق الإنسان.

طبقاً للمرسوم الملكي المنشئ للهيئة، فإن توصياتها تعد غير ملزمة للحكومة إلا في مجال تعويض الضحايا، وعليه فإنه سيظل أمام الحركة الحقوقية في المغرب مسؤولية الضغط على صناع القرار، وتفعيل الحوار الوطني، من أجل تنفيذ توصيات الهيئة، ومعالجة قصور التجربة، وبشكل خاص السعي لتقديم كل المتورطين والجلادين إلى العدالة، والقضاء على ثقافة الحصانة والإفلات من العقاب، فضلاً عن الخوض في إصلاحات دستورية وتشريعية لحماية الحقوق والحريات، وتأمين العمل الديمقراطي. ومع ذلك فإن أهمية الحديث عن تجربة الإنصاف والمصالحة لا تنبع فقط من الانجازات التي حققتها لصالح ضحايا سنوات الرصاص بالمغرب ولكن كونها درساً يمكن البناء عليه في المنطقة العربية في وقت أصبحت شعوبه تتطلع إلى المجتمع الدولي لتحقيق العدالة نتيجة غياب سبل الانتصاف الوطنية وهشاشة الأنظمة القضائية في الدول العربية. والأمثلة كثيرة على ذلك، فلم يقبع مجرمو النظام العراقي خلف القضبان، إلا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، ولم يعود الأمل إلى ضحايا الانتهكات واسعة النطاق التي ارتكبت في منطقة دارفور بالسودان منذ عام ٢٠٠٣، إلا مع إحالة مجلس الأمن هذه الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية، وفي لبنان لم يجد الشعب اللبناني مفراً من التطلع إلى التدخل الدولي لحماية ديمقراطيته واستقلاله.

التاريخ الشفوي ... ودراسات المرأة

«القسم الثالث»

في أواسط آب/ أغسطس الماضي عقد مركز الأردن الجديد للدراسات ندوة اقليمية حول «التاريخ الشفوي ودراسات المرأة» بمشاركة باحثين ومؤرخين وعلماء اجتماع من الأردن وفلسطين والولايات المتحدة.

وقد اكتسبت الندوة أهميتها من كونها دشنت اللبنات الأولى للتاريخ الشفوي في الأردن، الذي أهمل طويلاً من جانب الجامعات والمؤسسات الوطنية الأخرى، واقتصرت الجهود الأردنية فيه على المبارات الفردية المتفرقة. ويعود اهتمام مركز الأردن الجديد بموضوع التاريخ الشفوي لكونه بات من أهم مصادر كتابة التاريخ المعاصر، حتى مع توفر الوثائق المدونة، فكيف يكون الحال عندما لا تتوفر دائماً الوثائق المكتوبة،وعندما تكون مجتمعاتنا العربية أميل الى المشافهة منها الى التوثيق والتدوين.

ولأهمية أعمال هذه الندوة، ولارتباط التاريخ الشفوي الوثيق بالتاريخ الاجتماعي، أو بأفعال وأدوار الناس العاديين والحركات الاجتماعية والسياسية والمنظمات الأهلية، فإن مجلة «قضايا المجتمع المدني» رأت أن تفرد ثلاثة ملفات تعرف فيهما بأوراق العمل المقدمة لهذه الندوة الاستثنائية. وقد نشر الملف الأول في العدد ٣٣، ملخصات مساهمات كل من: د. توماس ركس، أستاذ التاريخ في جامعة بنسلفانيا، الولايات المتحدة. د. سونيا نمر، المدرسة في جامعة بير زيت، فلسطين. د. صالح عبد الجواد، الأستاذ في جامعة بير زيت، فلسطين. روان وديما الضامن، جامعة البتراء، الأردن. سليمان الموسى،مؤرخ، الأردن. د. عبدالعزيز محمود، معهد سمرقند، جامعة آل البيت، الأردن.

وتضمن الملف الثاني الذي نشر في العدد ٣٤، ملخصات أوراق عمل كل من: ملك التل، باحثة وكاتبة صحفية. كايد هاشم مساعد مدير الدراسات والبرامج في منتدى الفكر العربي. د. هاني العمد، الجامعة الأردنية. محمود الزيودي، فنان أردني. د. فيحاء عبد الهادي، كاتبة وباحثة مستقلة/ فلسطين. مصطفى شتا، منسق مشروع التاريخ الشفوي في مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني/ شمل، فلسطين. أ. فاروق جرار، مساعد رئيس مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي، ومقرر اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن. أ.د. محمد خريسات، أستاذ التاريخ، الجامعة الأردنية، رئيس جمعية المؤرخين الأردنيين.

ويتضمن هذا الملف الذي ننشره ضمن محور التاريخ الشفوي ودراسات المرأة، ملخصات أوراق عمل كل من:

- إملي نفاع، عضو المكتب السياسي في الحزب الشيوعي الأردني.
- ناصر أحمد كامل، منسق مشروع التاريخ الشفوي في مركز الأردن الجديد للدراسات.
- أ. بثينة جردانة، رئيسة جمعية الألفية الثالثة.
- لميس ناصر، رئيسة جمعية الملتقى الإنساني لحقوق المرأة.

إعداد: ناصر أحمد كامل

التاريخ الشفوي ودراســـــات المـــــــرأة

إمـــــلي نفـاع: المؤتمرات وورش العمل التي تنظمها المنظمات الأهلية تترك تأثيرها الايجابي على المجتمع نساءً ورجالاً.

نـاصـــر كـامل: تعاني الأراشيف الصحفية في الأردن من قلة المواد المحفوظة أو المعالجة أرشيفياً، الأمر الذي يحد من قدرتها على تزويد الباحثين والدارسين بالمعلومات والبيانات المهمة.

بثينة جردانـة: إيجاد مراكز توثيق دراسات وبنك معلومات للعمل النسائي المنظم وجمع أوراق العمل والدراسات والنشرات الإحصائية الخاصة بالنساء على النطاق الأردني والعربي والدولي.

لمـيـس نـاصر: تشجيع الجهات العلمية المهنية والمختصة على تبني نتاج المرأة الفكري ودعم نشر هذا النتاج.

دور المنظمات الأهلية والأحزاب السياسية في تطوير مصادر دراسات المرأة: إملي نفاع

يتضح من خلال عملية الرصد والجرد لمختلف النشاطات والاصدارات أن للمنظمات الأهلية والأحزاب السياسية والرائدات في العمل النسائي، دوراً في تطوير مصادر دراسات المرأة، وذلك من خلال:

١- الأدبيات والدوريات ومختلف المطبوعات التي تصدرها والتي عمقت الوعي بأهمية دور المرأة في المجتمع والمطالبة بحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢- التنظيمات النسائية التابعة مباشرة للأحزاب أو التي لها تأثير عليها وتركت بصماتها على مدى العقود الأخيرة، واستقطبت نساء من مختلف الفئات والقدرات والكفاءات ساهمن في التعبئة العامة العملية والفكرية لتطوير وضع المرأة.

٣- المؤتمرات وورش العمل التي تنظمها المنظمات الأهلية وما يطرح خلالها من آراء وأفكار تترك تأثيرها الايجابي على أفراد المجتمع نساء ورجالاً. وأصبحت الأوراق المقدمة فيها والكتب والتوصيات الصادرة عنها مرجعاً هاماً للباحثات والكاتبات.

٤- التحقيقات الصحفية والبرامج التلفزيونية التي تشارك فيها ناشطات في مجال حقوق المرأة وغيرها من القضايا من الأحزاب والهيئات الاجتماعية.

٥- دور الرائدات في الحركة النسائية اللواتي ينقلن الى الطالبات الشابات وخاصة في قسم الدراسات العليا للمرأة عن التجربة الغنية للحركة النسائية منذ الخمسينات ويعكس ذلك في رسائل التخرج وقسم منها قد ظهر في كتب صدرت وأصبحت بين أيدي من يحتاجها كمرجع.

٦ – إن جميع هذه العوامل يكون لها تأثير أوسع في ظل الحريات العامة والديمقراطية، وفي ظل قوانين ديمقراطية عصرية تتعلق بالأحزاب والمنظمات الأهلية والتي تساعد على حل العديد من المشاكل التي تحول دون تطوير مصادر دراسات المرأة.

انطلاقاً من ذلك نجد من الضروري السعي لتعزيز الجوانب التالية:

١ – تعزيز دور المفهوم التقدمي لقضية المرأة ودعم المنظمات التي تتبنى هذا المفهوم لاستقطاب النساء للنضال دفاعاً عن حقوق المرأة وتبني القضايا الوطنية العامة والانخراط في الحركات الشعبية التي تقوم بحملات مطلبية لصالح غالبية أبناء وبنات هذا الشعب.

٢- رصد الأموال اللازمة لتشجيع البحث العلمي واجراء الدراسات حول مختلف القضايا وبالأساس حول قضايا المرأة ودعم الشابات العاملات في هذا المجال.

٣- إصدار قانون عصري ديمقراطي للمنظمات الأهلية بما يساعد على تطوير عملها ولا سيما للمنظمات النسائية التي لها تأثير مباشر على ابداعات المرأة وانجازاتها في المجالات الفكرية وعدم التدخل بشؤونها الداخلية وتمكينها من تنفيذ أولوياتها بالاستناد الى ما أقرته المؤتمرات الدولية انطلاقاً من الظروف الخاصة والاحتياجات الأساسية.

٤- تعزيز القناعة بالترابط الجدلي ما بين الدفاع عن حقوق المرأة والدفاع عن استقلال الوطن وتقدمه وسيادته.

٥ – ترسيخ دور المنظمات النسائية كوسيط اجتماعي واداة تغيير من خلال بذل جهود متواصلة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

٦- التغلب على التأثيرات السلبية للأعراف والتقاليد وللرؤى المشوهة للتعاليم الدينية والتي تشكل تحديات كبرى أمام الجهود المبذولة من أجل التطوير والتغيير لعوامل التخلف الاجتماعي وبهدف تعزيز مبادئ المساواة وازالة أشكال التمييز والظلم الذي تتعرض له المرأة، بحيث تشكل هذه المبادئ جزءاً من المكونات الأساسية لدراسات تعزيز احترام المواطنة وحقوق الإنسان.

٧- لكي تكون المنظمات الأهلية قادرة على القيام بدورها في إعداد المرأة الكاتبة والصحفية والمبدعة للمشاركة في عملية التغيير الاجتماعي عليها أن تعمل على ثلاث جبهات أساسية: (١) الجبهة الفكرية. (٢) الجبهة التنظيمية. (٣) جبهة النشاط العلمي. اذ لا بد من خلق وحدة فكرية بين جماهير النساء وحول الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما لابد من حركة نسائية ديمقراطية جماهيرية تتسع قاعدتها لكي تستقطب جماهير النساء في الريف والحضر.

٨- بذل الجهود لضمان اشاعة الديمقراطية في جميع مجالات الحياة وضمان الحريات الأساسية: السياسية والنقابية وحرية التعبير والمعتقد وإشاعة الحياة المؤسسية في البلاد باعتبارها الركيزة الأساسية للحياة الديمقراطية، وتوفير المناخ الديمقراطي المطلوب لحل جميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تفاقمت في غياب الديمقراطية والمشاركة الشعبية ومن ضمنها المشاكل التي تعاني منها المرأة.

٩- ضمان حرية الانتاج الفكري والنشر وتوزيع المطبوعات واقتناء الكتب والدراسات ودعم دراسات المرأة وايصال المرأة الى مختلف مواقع المسؤولية في مراكز الأبحاث والاعلام.

١٠- تشكيل شبكات او اتحادات نوعية للباحثات والكاتبات والأديبات لتوحيد الجهود وتركيزها حول الأولويات الأساسية والاستفادة من الخبرات المختزنة وضمان عدم بعثرة الجهود المخلصة.

١١- ايجاد مراكز توثيق وبنك معلومات للعمل النسائي المنظم وجمع أوراق العمل والدراسات الخاصة بالنساء على النطاق العالمي والعربي والمحلي ولاسيما التي تتعلق بالتجارب الغنية التي تزخر بها مسيرة الحركة النسائية التقدمية العربية والعالمية، وكذلك النشرات الاحصائية الخاصة بالنساء لتكون مرجعاً للنساء ومراكز الأبحاث.

١٢- على الاحزاب السياسية جذب النساء للعمل السياسي من خلال تبني مطالبهن والدفاع عن حقوقهن ووضع آليات وبرامج لتدريب النساء وزيادة دورهن في صنع القرار ومساعدتهن لزيادة فرصهن في النجاح في المعارك الانتخابية والدفاع عن الحقوق القانونية المقررة ووضعها موضع التطبيق.

١٣- ضمان حرية واستقلال الاعلام وضمان حرية الفكر والابداع والتعبير على أساس التعددية والحق في الاختلاف والحق في الحصول على المعلومات.

١٤- تغيير الصورة السلبية عن المرأة وتغيير رؤيتها في ادوارها التقليدية وصورتها النمطية، وإظهار ادوارها الانتاجية ومكانتها المساوية للرجل وقدراتها والتركيز على انسانيتها وعقلها وفكرها وعطائها بدلاً عن جسدها.

١٥- تشجيع وزيادة مشاركة الاعلاميات والكاتبات والمبدعات في الحركة النسائية لإيجاد التفاعل المطلوب والسعي الى زيادة عدد النساء في المراكز الثقافية والاعلامية القيادية.

الأراشيف الصحفية كمصدر من مصادر التأريخ للعمل النسائي الأردني:

ناصر أحمد كامل

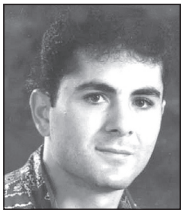

تتناول هذه الورقة جانبين متد ا خلين ، الأول: يتعلق بحالة الأراشيف الصحفية في الأردن بوصفها مصدراً من مصادر المعلومات، أما الثاني: فسوف يناقش دور هذه الأراشيف في التوثيق للعمل النسائي في الأردن. وفي كلا الأمرين تتبع الورقة منهجاً نقدياً يقوم بشكل عام على توصيف الحالة انطلاقاً من المعايشة الميدانية، ثم قراءة معطياتها قراءة نقدية تنتهي الى تحديد الخلاصات والتوصيات على هذا الصعيد.

يوجد في الأردن عدة مكتبات تعنى بالأراشيف الصحفية وتقدم خدماتها للباحثين والدارسين والأكاديميين، وهي مكتبات تابعة بشكل أساسي للجامعات الحكومية وبعض الجامعات الخاصة، وأهمها بطبيعة الحال (مكتبة المصغرات الفلمية – الميكروفيلم) في الجامعة الأردنية.

وبحسب ما تم استطلاعه ميدانياً، تعتبر هذه المكتبة الأقدم في الأردن (تأسست عام١٩٧٢)، والأكثر وفرة وغنى على صعيد محتوياتها من الوثائق والصحف والمخطوطات، وهي قياساً بالمكتبات الأخرى، الأكثر تنظيماً ونشاطاً، هذا بالرغم من صغر حجم الكادر الذي يعمل فيها.

حالة الأراشيف الصحفية في الأردن بوصفها مصدراً من مصادر المعلومات:

للإجابة عن هذا السؤال، سوف نشير إلى مكتبة المصغرات الفلمية – الميكروفيلم – في الجامعة الأردنية، كحالة دراسية، حيث أنها مثال مهم للكشف عن قدرة الأراشيف الصحفية في الأردن على توفير المعلومات.

أولاً: تعاني الأراشيف الصحفية في الأردن من قلة المواد المحفوظة أو المعالجة أرشيفياً، الأمر الذي يحد من قدرتها على تزويد الباحثين والدارسين بالمعلومات والبيانات المهمة. فمثلا وبحسب عملية جرد أولي لأعداد الصحف والمجلات التي صدرت في الأردن خلال الفترة الممتدة (١٩٢٠–١٩٧٩)، بلغ مجموع ما صدر (٥١) صحيفة و (٧٥) مجلة، إلا أن نسبة ما تم معالجته أرشيفياً، أو ما هو متاح للاستخدام، لم يتجاوز (٢٧٪) من مجموع أعدد الصحف و(٩،٣٪) من أعداد المجلات، حتى المواد الصحفية الحديثة نسبياً والصادرة خلال الفترة (١٩٧٧–١٩٩٩)، ما زالت تنتظر المعالجة الأرشيفية، وهي في الغالب غير متاحة للباحثين والدارسين. والأمر المهم هنا، هو تصريح أمين المكتبة «بأن اتخاذ قرار تحويل المواد الورقية الى ميكروفيلم، يأتي في اللحظة التي لا تعود فيها المخازن قادرة على استيعاب المواد الورقية»!!

وبشكل عام يتم تبرير هذه الحالة بغياب الامكانات المادية والكادر المؤهل، هذا بالإضافة الى فقدان العديد من الصحف والمجلات القديمة.

ثانياً: يقول فريدرك بول وهو من أوائل من فكر في إعداد كشافات لبعض المجلات الموجودة في جامعة بيل، يقول: «... تبقى الأراشيف الصحفية مادة ميتة ولا فائدة منها بدون كشافات».

يعتبر الكشاف أداة مهمة ولا غنى عنها اطلاقاً للولوج إلى المادة العلمية الغزيرة في الصحف والمجلات، وهي عبارة عن مفتاح القارئ والباحث لمحتويات الصحف والمجلات، حيث ما عليه إلا أن يحدد الفترة الزمنية والموضوع الذي يريد معرفة ما نشر عنه في الصحف أو المجلات ليقدم له الكشاف بياناً أو قائمة بما نشر في الفترة المحددة. مختصر القول، إن عملية الأرشفة بشكل عام تبقى ناقصة وليست بذات قيمة إن لم تدخل مرحلة إعداد الكشافات، وذلك لما توفره الأخيرة من وقت وجهد ودقة في الحصول على المعلومات.

هذا وعلى الرغم من تواضع حجم الارشيف المعالج في مكتبة الجامعة، إلا أن عملية فهرسة هذا الأرشيف ووضع الكشافات اللازمة له ما زالت تراوح مكانها دون أي إنجاز يذكر. وحتى المؤسسات الصحفية الكبيرة والقديمة نسبياً، لا تتوفر لديها دائما كشافات بمواضيع موادها الصحفية.

ثالثاً: تلعب أجهزة القراءة الخاصة بالمواد المعالجة أرشيفياً (الميكروفيلم، الميكروفيش، الميكروكارد)، دوراً مهماً في تسهيل وتسريع عملية الحصول على المعلومات. وبشكل عام تعاني مكتبة الجامعة من قلة الأجهزة المتاحة لاستخدام الباحثين والدارسين، هذا بالإضافة الى قدمها وعدم مواكبتها للتقنيات الحديثة، حيث ما زالت عملية تحويل ما هو ورقي الى إلكتروني في طور التفكير والدرس و لم يتخذ بها قرار حتى الآن.

دور الأراشيف الصحفية في التوثيق للعمل النسائي في الأردن:

أما في إطار مناقشة الجانب الثاني من الاشكالية المتعلق بدور الأراشيف الصحفية في التوثيق للعمل النسائي في الأردن، فيمكن القول، إنه في ظل غياب دراسات وأبحاث محددة حول تاريخ العمل النسائي، تغدو الأراشيف الصحفية ملاذاً مهماً للمساهمة في إعادة كتابة تاريخ هذا العمل، وهي بشكل عام تقدم الكثير من تفاصيل صيرورة هذا العمل، هذا بالاضافة الى القوة التوثيقية للمعلومة المستقاة من هذه الأراشيف وهي اجمالاً مقبولة على الصعيد الأكاديمي والمنهجي، وبالتالي يمكننا التأكيد على اهمية الأراشيف الصحفية بوصفها مصدراً من مصادر التوثيق التاريخي للعمل النسائي، إلا أن هذا الأمر يبقى محفوفا ببعض المخاطر والتحفظات والتي ترتبط بشكل خاص بالملاحظات التالية:

أولاً: في ظل النقص في أعداد الصحف المعالجة أرشيفياً، وتباعد فتراتها الزمنية، يصبح من المتعذر تغطية بعض الثغرات في المعلومة المستقاة،

من ندوة التاريخ الشفوي ودراسات المرأة

وبالتالي تغدو المعلومة محدودة جداً ولا تمثل سوى إضاءة سريعة على أمر ما أو واقعة ما.

ثانياً: حتى في حال توافر كم معقول من المعلومات، فهي اجمالاً خاضعة للظروف المحيطة بالصحيفة آنذاك فيما يخص تطور الاتصالات بشكل خاص، وكيفية حصول الصحيفة على الأخبار.

ثالثاً: بعض أهم الصحف آنذاك، كانت بشكل عام تساير الأجواء السياسية السائدة، وتتكيف مع محددات السياسات العامة وأنماط التعبير وحدود الحريات العامة، الأمر الذي ينعكس على الموقف اتجاه الحركات الاجتماعية بشتى أنواعها. فإذا كان الموقف الرسمي مع تحرر المرأة ويدعم مساعي تأطير تنظيماتها وهيئاتها، كانت الصحيفة على الغالب مع هذا الاتجاه ويتجلى ذلك على هيئة تغطية معقولة للحراك النسائي العام.

ولكن المصيبة هي أنه اذا كان الأمر على العكس من ذلك، الأمر الذي يدفع بالصحيفة الى تقليص تغطياتها الاخبارية. هنا بطبيعة الحال تزول نسبياً اشكالية مدى توفر او تطور تقنيات الاتصالات.

هذه الملاحظات، بطبيعة الحال لا تقلل من قيمة المعلومات التي تقدمها الأراشيف الصحفية حول العمل النسائي العام، بل على وجه الخصوص، تدفع الى السطح اشكالات تلازم عملية مسح الأراشيف، الأمر الذي يستدعي مضاعفة البحث ومواصلة التنقيب عن مختلف المصادر الصحفية المتوفرة، وذلك لترميم المعلومات التي تعاني من ثغرات واستكمال نواقصها.

من جهة أخرى، ومهما كان حجم المعلومات المستقاة من الأراشيف الصحفية فهي تبقى بحاجة الى تدعيم لمكوناتها وحيثياتها. عن طريق ما هو متوفر من وثائق لدى المؤسسات والهيئات الرسمية ولدى مؤسسات العمل النسائي قديمها وحديثها، وهذا الامر يستدعي تعاوناً جاداً من قبل هذه الجهات لتوفير ما يمكن توفيره.

هذا المنحى في التوثيق للعمل النسائي في الأردن، فيما لو اكتملت مختلف أركانه سوف يعزز من قيمة المعلومة المستقاة من الأراشيف الصحفية، أولاً لأنه يكشف عنها ويخرجها الى الضوء، وثانياً لأنه يعيد انتاجها مرة اخرى بوصفها وثيقة تاريخية بحاجة الى تدعيم ولملمة لأجزائها الأخرى والتي على الأغلب ستكون متناثرة هنا وهناك.

حالة دراسات تاريخ الحركة النسائية في الأردن: بثينة جردانة

حالات كتابات تاريخ الحركة النسائية:

تبين لنا من الاطلاع على الدراسات أو المقالات أو أوراق العمل المتعلقة بتاريخ الحركة النسائية في الأردن وحتى في القطاع الاجتماعي، ما يلي:

- كتابة تاريخ الحركة النسائية لا يزال بعيداً عن المعالجة العلمية الموضوعية، فلم تتناول نشأة هذه الحركات، وكيف تطورت، ولم تتفحص رؤاها وأهدافها والوسائل المعتمدة لبلوغ هذه الأهداف، وما هي التحديات التي تواجهها والتحولات الاجتماعية التي تعبر عنها. لذلك فهي لا تشكل في مجملها مرجعية فكرية شاملة واضحة المعالم للحركة النسائية.
- غياب الإحصاءات والمعلومات والبيانات عن واقع مشكلات المجتمع من جهة، والمنظمات الأهلية من جهة أخرى. ويكاد يغيب بشكل شامل إسهام الجامعات والمراكز البحثية العربية في هذا الميدان.
- التضخم في معالجة بعض النواحي والضعف في نواحي أخرى مما لا يوفر مراجع لتأريخ الحركة النسائية.
- الضعف في مصادر التاريخ الاجتماعي وبخاصة على صعيد التاريخ الشفوي.
- النقص الفادح في دراسات المرأة والعمل النسائي وعدم إعطائها الأهمية التي تستحقها، بوصفها جزءا هاما من حركة التاريخ الاجتماعي.
- إهمال وقصور أحاط بالكتابة التاريخية والبحثية حول الحركات والمؤسسات والشخصيات النسائية.
- لا تتعرض للتحديث بشكل دوري. وكانت أهم التحديات والمعوقات التي تواجه كتابة تاريخ الحركة النسائية:
- الصعوبة في الوصول إلى المعلومات الدقيقة، والبيانات المتوفرة التي تتعرض للتحديث بشكل دوري، كما أن هناك ازدواجية في الجهات المصدرة للمعلومات.
- الضعف في عمليات التوثيق للأسباب التي مرت سابقاً، الأمر الذي يزيد من عمق أزمة الكتابة التاريخية للحركة النسائية في الأردن.
- ظروف تأسيس الدولة الأردنية، وما رافقها من متغيرات إقليمية ودولية أسهمت في توتير العلاقة بين الدولة والمجتمع، فقد منحت الدولة الشرعية لتاريخ يؤدي إلى الدفاع عن سياساتها وتهميش المعارضة، بينما المعارضة سعت إلى كتابة تاريخ مضاد يجرد الدولة من شرعيتها الاجتماعية ويضعها أمام صراع طبقي وتاريخي. وعند كلا الطرفين مصادر التاريخ واحدة. ولا تقتصر هذه التحديات والمعوقات على كتابة تاريخ الحركة النسائية في الأردن فقط وإنما تمتد على مدى الساحة العربية.

- لقد عبر الدكتور عبد الله الخطب رئيس الاتحاد العام للجمعيات الخيرية عن المشكلة بقوله «من المؤسف أنه على الرغم من وجود قطاعات مختلفة عاملة في الميدان الاجتماعي، إلا أن ما يتوفر لديها من معلومات أو إحصائيات هي في حدها الأدنى. حتى أنها تفتقر إلى أبسط الأمور. وغياب المعلومات أو محاولة تجنب دراسة الظواهر الاجتماعية هو الكارثة الأولى التي يعيشها العمل الاجتماعي بشقيه الرسمي والأهلي».
- وهذا ما تؤكد عليه الدكتورة د.أماني قنديل في تقرير الشبكة العربية للمنظمات الأهلية لعام٢٠٠١: «صدر التقرير في إطار غياب تواجد بيانات شاملة للمنظمات الأهلية العربية، وصعوبة الحصول على معلومات».
- وتشير الأستاذة روز غريب في كتابها أضواء حول الحركة النسائية إلى أن من وجوه الضعف في الدراسات النسائية في الوطن العربي، أن الباحثين غالباً ما يستعملون قواعد وأساليب مستوردة، ويقيسون أوضاع المجتمعات العربية بمقاييس غربية، ويستعملون استجوابات تتطلب الصراحة والشفافية في مجتمعات غير معتادة على الصراحة ولا الألفة والتفاهم بين الجنسين.

وتذكر أيضا أن من أسباب الضعف والندرة في كتابة تاريخ الحركة النسائية، أن الباحثين يهملون المرأة نفسها ويحاولون التكلم عنها، ولا يعطونها مجال الكلام عما يجول في نفسها من تأثير الأفكار الجديدة في حياتها، ومدى انعتاقها من ربقة التقاليد، ووعيها للمشكلات التي تواجهها.

ومن الحلول المقترحة لتجاوز هذه الصعاب والتي جاءت في العديد من الدراسات:

- إيجاد مراكز توثيق دراسات وبنك معلومات للعمل النسائي المنظم وجمع أوراق العمل والدراسات والنشرات الإحصائية الخاصة بالنساء على النطاق الأردني والعربي والدولي.
- إجراء مسوح في الصحف القديمة، بدءا من الأربعينات، لتوثيق ما هو منشور فيها حول بدايات العمل النسائي المنظم، وعلى الشخصيات القياديات الأوائل (عمل مسوح للأسماء والتواريخ).
- استخدام تقنيات التاريخ الشفوي كمصدر رئيسي في إعداد المادة التاريخية عن العمل النسائي الأردني (الأكاديميون والمؤرخون والباحثون والمهتمون ورائدات العمل النسائي في مختلف المجالات).
- توثيق تجارب وخبرات الرائدات من النساء ومن الرجال، ذوي العلاقة بالحركة النسائية.
- إجراء مسوح في الأراشيف الصحفية والمذكرات والسير الذاتية وأية وثائق أخرى.
- البحث عن مصادر جديدة لها علاقة بالعمل النسائي، من مثل سجلات المحاكم، ووثائق المؤسسات المحلية، ودراسات المرأة المحدودة الموضوعات، مما يؤدى إلى تنويع الكتابة التاريخية، وتغطية النقص في بعض المواضيع، ولبعض الفترات.
- إصدار كافة الإحصاءات بصورة مراعية للنوع الاجتماعي ومصنفة تبعاله، وهذا يسهل عمليات الاطلاع على أوضاع المرأة في المجالات التي تشملها الإحصاءات الرسمية.
- العمل على تنفيذ التوصيات التي تخرج بها هذه الندوة.

رؤية نقدية وملاحظات عامة حول دراسات المرأة في الأردن: لميس ناصر

١- دراسات المرأة الأكثر تناولاً:

با ستعر ا ض وتفحص مضامين موضوعات دراسات المرأة في الكتب المنشورة، والدوريات، والرسائل الجامعية يلاحظ ما يلي:

- إن القواسم المشتركة بين مضامين الموضوعات التي احتلت المراكز الاربعة الأولى هي: المرأة والأدب، المشاركة السياسية، المرأة العاملة، حقوق المرأة في الاسلام، وحقوق المرأة بشكل عام.
- إن مضامين موضوعات الدراسات تعكس بصورة عامة محاور الاهتمام الحاسمة الاثني عشر التي اتفقت عليها نساء العالم في المؤتمر الدولي الرابع للمرأة الذي عقد في بكين، ايلول/ سبتمبر ١٩٩٥.
- وتنسجم هذه النتائج مع ما ورد في تقرير الأردن لعام ٢٠٠٤ حول انجاز الأهداف الانمائية للألفية.

فقد بين تقرير الأردن لعام ٢٠٠٤ حول الأهداف الانمائية للالفية انه بالرغم من التحسن الملحوظ في وصول المرأة الى مستويات عالية من الصحة والتعليم، حيث تتوزع حصص النساء والرجال في مؤشرات التنمية البشرية (كالعمر المتوقع وقت الولادة، والتحصيل العلمي) توزيعاً متماثلاً تقريباً، بينما لا تتوزع هذه المؤشرات بشكل متماثل بالنسبة لحصصهم في الدخل مقاسة بمساهمة كل منهم بالناتج المحلي الاجمالي، حيث أن المساهمة الاقتصادية للمرأة أقل بكثير من حصة الرجل، وينطبق هذا التفاوت على الحقوق القانونية للمرأة.

كذلك بين تقرير الأردن للأهداف الانمائية للألفية انه بالرغم من ان المرأة الأردنية قد حققت العديد من الحقوق السياسية خلال العشرين سنة الماضية، إلا أن مشاركتها في الحياة السياسية والعامة لا زالت اقل بكثير من نسبتها من السكان، ومقارنة بمؤهلاتها، على سبيل المثال يفوق عدد الاناث في التعليم العالي عدد الذكور، غير انهن لسن ممثلات في المهن بشكل مواز.

– أما فيما يتعلق بتزايد الدراسات التي تبحث في موضوع المراة والقوانين، وحقوق المراة في الاسلام، فلا شك ان ذلك يؤشر إلى الاجحاف القانوني الذي يقع على المرأة دون مبرر، ومن هنا كثر الاقبال على إجراء الدراسات التي تهدف الى معرفة حقوق المرأة في الاسلام والتوعية لمحاربة الاتجاهات الخاطئة في تفسير الاحكام الدينية والقانونية.

كذلك فإن تزايد الاقبال على موضوعات «المرأة والأدب»، وخاصة في الرسائل الجامعية قد يعود الى التقبل الاجتماعي لهذه الأنواع من التعبير عن الذات، ومن ناحية اخرى فالأدب بكافة انواعه يتيح للمرأة «للتفريغ» عن مشاعرها، والتنفيس عما يعتمل في صدرها من الشعور بالقهر جراء الضغوطات الاجتماعية التقليدية التي تمارس على المرأة.

٢– دراسات المراة الأقل تناولاً:

ان أبرز ما يلاحظ من القراءة المسحية لدراسات المرأة في الفئات الثلاث للدراسات:

– قلة الدراسات في بعض الموضوعات الحاسمة للمرأة في الاردن، وبخاصة موضوع العنف ضد المرأة حيث اقتصرت الدراسات على ثلاثة كتب منشورة وثلاث رسائل جامعية. بالإضافة الى قضايا أخرى تهم المراة كالطلاق والميراث، والمراة المسنة. ولا بد من الاشارة الى ان تقرير الأردن حول الاهداف الانمائية للألفية قد بين ان من اهم اكثر الانتهاكات لحقوق الانسان ضراوة واثارة للاشمئزاز هي ما يعرف باسم جرائم الشرف حيث يقوم الاب او الاخ او ابن العم بقتل قريبته الانثى بحجة غسل شرف العائلة من العار.

هذا ومن الملاحظ أن مضامين الموضوعات التي لم يتم تناولها في الكتب المنشورة وفي الدراسات المنشورة في الدوريات، يكثر تناولها في الندوات وورش العمل العديدة والمحاضرات غير الرسمية، ومن ثم لا يتم جمعها ونشرها في كتاب. على سبيل المثال فإنه بالرغم من تعدد الاجتماعات والندوات حول موضوع «العنف ضد المرأة» إلا أن الباحث قد لا يجد ما يرجع إليه من الكتب عند حاجته لذلك.

٣– استنتاجات حول معيقات رصد حالة دراسات المرأة في الأردن.

٣–١ المعيقات الببليوغرافية:

– تكرار ورود عناوين الكتب المنشورة والدراسات المحكمة المنشورة في الدوريات، وتسجيلها في كل مرة تحت مسميات مختلفة عما قبلها، وتنوع تسمية دور النشر أو الناشرين.

– غياب توثيق سنة النشر، أو اسم دار النشر عن بعض الكتب سواء على الأغلفة الخارجية أو الداخلية.

– تكرار ورود أسماء الرسائل الجامعية في مختلف القوائم، تارة تحت عنوان قوائم الرسائل وتارة أخرى تحت الكتب المنشورة.

(وقد يعزى ذلك إلى أنه يتم نشر معظم الرسائل الأكاديمية في كتب فيما بعد)

٣–٢– المعيقات المجتمعية:

– قد تعزى قلة دراسات المرأة في الأردن الى أن المعوقات الاجتماعية التي تمنع المرأة من التعبير عن فكرها وتجاربها. هذا بالإضافة الى الثالوث المحظور تناوله على الكاتب العربي بصورة عامة والكاتبة العربية خاصة، وهو السياسة، الدين، الجنس.

٤– الخاتمة والتوصيات:

استناداً الى ما توصلت اليه القراءة المسحية من نتائج يمكن اقتراح التوصيات التالية:

– حث الباحثين والباحثات على اجراء الدراسات العلمية الجادة في القضايا الهامة المتعلقة بالمرأة، والتي اتضح قصور الدراسات في تناولها.

– تشجيع الجهات العلمية المهنية والمتخصصة على تبني نتاج المرأة الفكري ودعم نشر هذا النتاج.

– حث الناشرين ودور النشر على التقيد بالقواعد المتعارف عليها من حيث الالتزام بذكر مكان النشر واسم الناشر وسنة النشر بشكل واضح.

– اتاحة فرص التفرغ للنساء المهنيات والباحثات والمبدعات بكافة فئاتهن ودعمهن بالنسب الممكنة لاصدار نتاجهن الفكري.

– قيام أساتذة الجامعات بتوعية الطلاب والطالبات بأهمية قضايا المرأة وتوجيههم لتناول هذه القضايا في بحوثهم الأكاديمية.

ختاماً رؤية خاصة:

لابد من التنويه الى المفاهيم الخاطئة التي تحيط بتعريف بمفهوم مصطلح «نسوية» Feminist، فلدى مراجعة مختلف التعريفات الغربية والعربية، يتبدى لنا أن غالبية النشطاء في حقوق المرأة في الأردن يمكن أن نطلق عليهم وصف «نسوي» أو «نسوية» من حيث كونه أو كونها يؤمن بوجود التمييز ضد المرأة، مما يعرقل تقدمها على كافة الأصعدة، وبأن القضاء على هذا التمييز يحتاج الى تغيير جذري في النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد.